سلسلة مستقبلي

BAC 2012

حوليات البكالوريا

الفلسفة

مواضيع مقترحة مع حلولها

علوم تجريبية - تسيير واقتصاد
رياضيات - تقني رياضي

بن سماعين حسين



60 دج

سلسلة مستقبلي

حوليات البكالوريا

الفلسفة

مواضيع مقترحة مع حلولها

علوم تجريبية - تسيير و إقتصاد

رياضيات - تقني رياضي

بن سماعين حسين





افتتاحيــــة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وبعد:

رغبة منا في إفادة أبنائنا الطلبة والمساهمة في تقديم الإنتاج التربوي المتجدد، والمواكب لتطورات منظومتنا التربوية، والإصلاحات الحاصلة فيها تباعا.

وعملا على إثراء الميدان التربوي، بمختلف المراجع لمساعدة أبنائنا الطلبة في عملية التعلم، والإكتساب، وتطوير كفاءاتهم.

يسر دار المستقبل، وذلك ضمن إصدارات **"سلسلة مستقبلي"**، أن تقدم لطلبة الأقسام النهائية شعب : علوم تجريبية، تسيير واقتصاد، رياضيات، تقني رياضي. هذا الانتاج المتمثل في **"حوليات البكالوريا في الفلسفة"**، وفقا للمنهاج المقرر وتبعا للتدرج السنوي المستحدث.

وقد اتبعنا الطريقة نفسها التي تطرح بها امتحانات البكالوريا، من خلال تقديم الاختبار بمواضيعه المتنوعة، لتترك الإجابة في آخر الحولية حتى يتسنى للطالب التفكير والتدريب الجيد من أجل الوصول إلى النجاح المنشود.

والله ولي التوفيق

النـاشر

طرق كتابة مقالة فلسفية

إن المقالة الفلسفية تقتضي عملا فكريا فهي على العموم تعتبر برهنة على صحة نظرية أو رأي أو محاولة لحل مشكلة يطرحها الموضوع، والشرط الأول الذي ينبغي توفره لدى الطالب قبل بدأ الكتابة هو إدراك وبوضوح المطلوب في السؤال والصعوبات التي لا بد من تجاوزها واقتحامها بالحجة والبرهان المنطقي السليم.
فالمقالة ليست عرضا أو استظهارا بل هي برهنة لها قواعدها متى أدركها الطالب تمكن من الكتابة والتحليل والتركيب بأسلوب سليم، وبواسطة المقالة يتمكن كذلك من التفكير بنفسه وتوجيه فكره بشكل صحيح فهي كالتمرين في الرياضيات ليست استيعابا للدرس بقدر ما هي إبداع.

إن المقالة الفلسفية مهما كان نوعها تمر بالمراحل الآتية :

1. طرح المشكلة : وتخصص للتقديم للموضوع ثم طرح فكرة شائعة وطرح نقيضها ثم التساؤل بصيغتين أو ثلاثة.
2. محاولة حل المشكلة : تحليل للسؤال محل الدراسة وتفكيكه على ضوء المذاهب الفلسفية وآراء الفلاسفة والمفكرين وبالاعتماد على الأدلة والبراهين مع احترام المطلوب في صيغة السؤال.
3. حل المشكلة : خلاصة للتحليل السابق تشكل إجابة عن السؤال المطروح وينبغي أن تكون منسجمة مع معطيات التحليل. وعموما فإن المقالة الفلسفية تعالج بخمس طرق، الأربعة الأولى تتعلق بالسؤال المشكل والخامسة تخص النص المشكل وهي كما يلي :

أولا : الطريقة الجدلية:

نستخدمها حين وجود موضوع قابل للنقاش للإدلاء بموقفين متعارضين كل منهما قائم على حجج وبراهين والوصول إلى تركيب بينهما أو تجاوزهما برأي شخصي وصيغتها كما يلي :

1. طرح المشكلة : تحتوي على تمهيد حول الموضوع محل البحث على أن يوحي بوجود موقفين متعارضين من مشكلة واحدة، وتنتهي بطرح السؤال الذي يحمل استفهاما صيغته جدل.

2. محاولة حل المشكلة:

أ - عرض منطق الأطروحة :
- منطلقاتها أو مسلماتها.
- الاستدلال والبرهنة.
- الفكرة الأساسية التي تدافع عنها.
- نقد الأطروحة.

ب - عرض منطق نقيض الأطروحة :
- منطلقات نقيض الأطروحة ومسلماتها.
- الاستدلال والبرهنة.
- الفكرة الأساسية التي تدافع عنها.
- نقد نقيض الأطروحة.

جـ - التركيب :
- إبراز المشكلة أمام الأطروحتين.
- تحديد الرأي الجديد ومبرراته.

3. حل المشكلة : حدود الأطروحتين والتصور المقترح والمؤسس.

ثانيا : طريقة المقارنة:

وتقتضي عرض مواطن الاختلاف بين مفهومين أو طرفين ثم مواطن الاتفاق بينهما وأخيرا طبيعة العلاقة التي تربطهما، وتمر بالمراحل التالية:

1. طرح المشكلة : إذا كانت العلاقة بين الموضوعين علاقة اختلاف فهل هناك ما يقرب الواحد إلى الآخر ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما طبيعة تلك العلاقة ؟ هل هي جدلية أم تكاملية أم تضايفية ؟ ...
2. محاولة حل المشكلة:

أ - عرض مواطن الاختلاف :
- مستويات الاختلاف من حيث التعريف والهدف والوظيفة والطبيعة.
- طبيعة الاختلاف : تضاد، تقابل، تعاكس، تناقض ...

ب - عرض مواطن الاتفاق :
- مستويات الاتفاق : من حيث المصدر والنشاط ...
- طبيعة الاتفاق : لزومية، نشوئية، غائية ...

جـ - طبيعة العلاقة :

- بين الاتفاق تارة والاختلاف تارة أخرى ...
- ومع ذلك فإنهما لا يرتفعان لأن لعلاقتهما طبيعة أخرى قد تكون جدلية أو لزومية أو تكاملية.

3. حل المشكلة : التذكير بطبيعة العلاقة القائمة بينهما كحل نهائي للمشكلة المطروحة.

ثالثا : طريقة الاستقصاء بالوضع:

تقتضي عرض منطق الأطروحة والدفاع عنها بحجج وأدلة، ثم الانتقال إلى منطق الخصوم ونقده، وخطواتها:

1. طرح المشكلة : طرح فكرة شائعة وطرح نقيضها وهو الموضوع، ثم التساؤل كيف يمكن الدفاع عن هذه الأطروحة ؟
2. محاولة حل المشكلة :

أ - عرض منطق الأطروحة :

- ضبط الموقف من حيث أنه فكرة.
- عرض مسلماته وبراهينه.

ب - الدفاع عن منطق الأطروحة :

- من حيث الشكل والمضمون.
- على ضوء بعض المذاهب المؤسسة.

جـ - نقد منطق الخصوم :

- عرض مذهبهم.
- نقده شكلا ومضمونا.

3. حل المشكلة : يستنتج أن الموضوع قابل للدفاع عنه وصالح للأخذ به.

رابعا : طريقة الاستقصاء بالرفع:

وتقتضي عرض منطق الأطروحة ثم إبطاله من طرف المختبر، لينتقل إلى عرض منطق المناصرين للأطروحة ثم القيام بدحضه، وتمر بالخطوات التالية:

1. طرح المشكلة : طرح فكرة شائعة وطرح نقيضها وهو الموضوع، ثم التساؤل: كيف يمكن الرد على الموضوع ودحضه ورفضه ؟

2. محاولة حل المشكلة :

أ - عرض منطق الأطروحة :

- ضبط الموقف من حيث أنه فكرة.
- عرض مسلماته وما تستوجبه من برهنة ونتائج.

ب - رفع الأطروحة :

- من حيث الشكل ومن حيث المضمون.
- على ضوء بعض المذاهب الفلسفية المؤسسة.

جـ - نقد مناصري الأطروحة :

- نقد منطق الأطروحة.

3. حل المشكلة : حيث يستنتج أن الموضوع مدحوض وهو غير قابل للدفاع عنه وغير قابل للأخذ به.

خامسا: طريقة التحليل الخاصة بالنصوص المشكلة:

وهي التي تقتضي تحليل النص باعتباره أطروحة مقترحة ثم تقويمه للدفاع عنه أو لانتقاده أو لاكتشاف الإيجابيات والسلبيات، وصولا إلى بناء رأي شخصي قد يكون تدعيما للأطروحة أو رفعا لها أو تركيبا أو تجاوزا، وتمر بالخطوات التالية :

1. طرح المشكلة : تمهيد للموضوع يتضمن انتماء النص والظروف العامة التي دفعت إلى كتابته ثم المشكلة التي يحاول معالجتها متبوعا بطرح السؤال، ويشترط في التمهيد أن يكون خاصا بالمشكلة.
2. محاولة حل المشكلة : و تتضمن ما يلي :

أ - موقف صاحب النص: هي بيان موقف صاحب النص من المشكلة المطروحة مع شرح مفصل له من حيث أنه فكرة، والإستعانة ببعض الأقوال الواردة في النص.

ب - الحجة: تبيان الحجج التي اعتمدها صاحب النص في إثبات موقفه مع بيان نوعيتها.

جـ - النقد: وهو تقييم لموقف صاحب النص من الناحية الإيجابية والسلبية، مع تبيان الرأي الشخصي من المشكلة.

3. حل المشكلة : خلاصة للتحليل السابق في شكل حل نهائي للمشكلة يكون في الغالب امتداد للرأي الشخصي.

الاختبار 01

الشعب: علوم تجريبية، تسيير واقتصاد، رياضيات، تقني رياضي المدة: 03 سا و 30 د

اختبار في مادة : الفلسفة

عالج واحدا من المواضيع الثلاثة التالية على الخيار:

1 - الموضوع الأول:

قيل أن الإنسان لا يسعه إلا أن يقابل بسخرية فلسفية كل أولئك الذين يتحدثون عن علوم إنسانية متناسين أن الإنسان يفلت من كل تحديد.

حلل هذه الأطروحة وناقشها من خلال واقع علم التاريخ.

2 - الموضوع الثاني:

''أشار الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطاب له سنة 1991 م إلى أن العالم في ظل العولمة مقبل على نظام جديد ينبذ الحرب الباردة ويتسم بالديمقراطية والرخاء''، فند هذه الأطروحة.

3 - الموضوع الثالث:

'' إن السؤال الفلسفي يفترض شكّا مسبقا في الجواب باعتباره معرفة لا بمعنى أن الجواب ذاته علم ''يمكن احتمالا'' أن يخضع للشك كأن نجد أن المجيب يرتبك وأن الجواب ينقصه الوضوح الكافي، إن الشك هنا شك قبلي(...)

إن السؤال الفلسفي-باعتباره سؤالا- لا يمكن أن يطرح إلا على الشخص الذي يعرف أي من يمتلك المعرفة. إن الفلسفة هي قبل كل شيء شك في امتلاك المعرفة و هذا ما يظهره جيّدا الحوار الأفلاطوني، حيث نجد سقراط يسأل الذين يقدّمون أنفسهم (...) كمالكين للمعرفة، ويظهر العيب الفعلي للمعرفة لديهم.

إن الإنسان الذي يطرح عليه السؤال الفلسفي هو ذلك الذي يعتقد بأنه يمتلك المعرفة، والسؤال الفلسفي يحطم هذا الاعتقاد''.

آلان جيرانفيل (لاكان والفلسفة)

السؤال: اكتب مقالة فلسفية تعالج فيها مضمون النص.

بالتوفيق	الصفحة 1/1	انتهى

الاختبار 02

الشعب: علوم تجريبية، تسيير واقتصاد، رياضيات، تقني رياضي المدة: 03 سا و 30 د

اختبار في مادة : الفلسفة

عالج واحدا من المواضيع الثلاثة التالية على الخيار:

1 - الموضوع الأول:

السؤال : قيل : '' إن إنطباق الفكر مع ذاته يقتضي تجاوز اللغة العادية ورفض لمبدأ الثبات ''.

حلل وناقش هذه الأطروحة.

2 - الموضوع الثاني:

اثبت الأطروحة الآتية : ''إن ما يوجد في الذهن من معان رياضية مجرد نسخ للأشياء المعطاة في التجربة الحسية ''.

3 - الموضوع الثالث:

''ولكن لما كنت قد تعلمت منذ أيام المدرسة لا يمكن أن نتخيل أمرا مهما بلغ الشذوذ والبعد عن التصديق، الا وقد قال به أحد الفلاسفة، ثم إنني عرفت في رحلاتي أن كل الذين لهم عواطف مخالفة لعواطفنا كل المخالفة ليسوا من أجل هذا برابرة ولا متوحشين، ولكن الكثيرين منهم يستخدمون العقل مثلنا أو أكثر منا.

ولما تأملت في أن الرجل نفسه بنفس عقله إذا نشأ منذ طفولته بين فرنسيين او المانيين، فانه يصبح مختلفا عما كان يكون لو أنه عاش دائما بين صينيين أو كانباليين، وكيف أن الشيء الواحد حتى في أزياء الملابس الذي أعجبنا منذ عشر سنين، والذي يعجبنا أيضا قبل أن تمضي عشر سنين، يبدو لنا الآن شاذا ومضحكا بحيث تكون العادة والتقليد هما اللذان يؤثران في آرائنا أكثر من أي علم يقيني.

وعلى كل حال فان موافقة الكثرة ليست دليلا ذا شأن على الحقائق التي يتعسر كشفها، فانه أقرب إلى الاحتمال أن يجدها رجل واحد من أن تجدها أمة بأسرها، وإذن فلم أكن لاستطيع أن أختار رجلا كانت تبدو لي أفكاره واجبة التفضيل على آراء الآخرين، ووجدتني كأني مضطر إلى أن أتولى بنفسي توجيه نفسي''!

ديكارت رونيه ''مقال عن المنهج''

السؤال : اكتب مقالة فلسفية تعالج فيها مضمون النص.

بالتوفيق	الصفحة 1/1	انتهى

الاختبار 03

الشعب: علوم تجريبية، تسيير واقتصاد، رياضيات، تقني رياضي | المدة: 03 سا و 30 د

اختبار في مادة : الفلسفة

عالج واحدا من المواضيع الثلاثة التالية على الخيار:

1 - الموضوع الأول:

قـارن بين السؤال العلـمي والسؤال الفلسفي ؟

2 - الموضوع الثاني:

أثبت الأطروحة القائلة إن العنف يبرره الدفاع عن النفس وأن الحرب لا تقوم إلا لأجل السلام.

3 - الموضوع الثالث:

''اعلم أن قد ذكرنا الذم الذي ينقسم إلى : ما يتبعه العقاب من جهة الله وإلى ما يتبعه العقاب من جهة العباد، أما ما يتبعه العقاب فالشرط في استحقاقه شرطان: أحدهم يرجع إلى الفعل والآخر يرجع إلى الفاعل، أما ما يرجع للفعل فهو أن يكون قبيحا وأما ما يرجع إلى الفاعل فهو أن يعلم قبحه أو يتمكن من العلم بذلك، ولهذا قلنا إن الصبي لا يستحق على فعل القبيح الذم لما لم يكن عالما بقبحه ولا متمكنا من العلم بذلك، وقلنا إن المسلم يستحق الذم على قتل المسلم وإن كان قد اعتقد انه حسن لما كان متمكنا من العلم بقبحه. هذا في الذي تتبعه العقوبة من جهة الله تعالى.

أما ما لا تتبعه العقوبة من جهة الله تعالى، وإنما من جهة العباد فإن الشرط في استحقاقه أيضا شرطان: أحدهما يرجع إلى الفعل وهو أن يكون إساءة، والآخر يرجع إلى الفاعل وهو أن يكون قد قصد بفعله الإساءة إليه''

القاضي عبد الجبار المعتزلي

السؤال: اكتب مقالة فلسفية تعالج فيها مضمون النص.

انتهى	الصفحة 1/1	بالتوفيق

الاختبار 04

الشعب: علوم تجريبية، تسيير واقتصاد، رياضيات، تقني رياضي | المدة: 03 سا و 30 د

اختبار في مادة : الفلسفة

عالج واحدا من المواضيع الثلاثة التالية على الخيار:

1 - الموضوع الأول:

هل تؤيد الطرح القائل بأن المعرفة لا تتحقق إلا من خلال انطباق الفكر مع نفسه؟

2 - الموضوع الثاني:

يقول بوانكري : '' إن العلم حتمي بالبداهة والتي لولاها ما أمكن له أن يكون ...''.
فند هذه الأطروحة .

3 - الموضوع الثالث:

إن القبض على الحقيقة أبعد ما يكون هنا عن كونه غاية في ذاتها لا يزيد عن كونه وسيلة أو أداة أولية لبلوغ أنواع حيوية أخرى من الإشباع والرضا والسرور. وإذا قدر لي أن أضل طريقي في الغابة وأتضور جوعا، ثم وجدت ما يشبه طريقا معبدا للبقر فإنه لأمر بالغ الأهمية أنه يتعين علي الاعتقاد بوجود مقام أو مأوى انساني في نهايته، لأني إذا فعلت ذلك ومضيت في أثره فسأنقذ حياتي.
إن الفكرة الصحيحة هنا نافعة لأن المقام أو المأوى الذي هو هدفها أو موضوعها نافع، ومن ثم فإن القيمة العملية للأفكار الصحيحة تشتق بصفة أولية من الأهمية العملية لموضوعاتها بالنسبة لنا، وليس ثمة ريب في أن موضوعاتها ليست في الحقيقة هامة في كل الأوقات، فربما في مناسبة أخرى لا تكون بي حاجة إلى المقام أو المأوى وعندئذ ففكرتي عنه مهما تكن محققة ستكون من الناحية العملية فكرة منفصمة وغير مرتبطة وأولى بها أن تظل كمينة، (...) وكلما أصبحت حقيقة من تلك الحقائق الإضافية مرتبطة عمليا بمطلب عاجل من مطالبنا أو بضرورة ملحة من ضروراتنا، فإنها تنقل من مخزن التبريد حيث كانت قابعة لكي تؤدي عملا في العالم ويزداد نشاط اعتقادنا بها.

وليم جيمس ''البراغماتية''

السؤال : اكتب مقالة فلسفية تعالج فيها مضمون النص.

انتهى	الصفحة 1/1	بالتوفيق

الاختبار 05

الشعب: علوم تجريبية، تسيير واقتصاد، رياضيات، تقني رياضي — المدة: 03 سا و 30 د

اختبار في مادة : الفلسفة

عالج واحدا من المواضيع الثلاثة التالية على الخيار:

1 - الموضوع الأول:

هل تؤيد الطرح القائل بأن الأحكام المسبقة تشكل أوهاما معيقة لانطباق الفكر مع الواقع؟

2 - الموضوع الثاني:

هل تخضع الظواهر الطبيعية لحتمية مطلقة؟

3 - الموضوع الثالث:

"العوامل الخارجية التي تدعو إلى فرض الفروض ... ليست إلا مجرد فرص ومناسبات لوضع الفروض، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون شروطا كافية للافتراض. فأكثر الظواهر التي شاهدها كبار العلماء، وأقاموا عليها فروضهم العلمية، يشاهدها كل الناس كل يوم، دون أن يثير ذلك أدنى انتباه فيهم، فظاهرة سقوط الأجسام مثلا، ظاهرة مشاهدة في كل دقيقة وعند كل إنسان، ومع ذلك لم يصل أحد قبل "نيوتن" إلى وضع قانون الجاذبية، فالأمر يتوقف في هذه الحالة، على العوامل الباطنية أي على الأفكار التي تثيرها الظواهر الخارجية في نفس المشاهد، والمهم في هذه الحالة هو أن يحوّل الإنسان المشاهد هذه الظواهر إلى وقائع وأفكار علمية، يكوّن من مجموعها قانونا أو نظرية. وهذا لن يتم إلا بواسطة فكرة من شأنها أن تفسر هذه الظواهر. ولكن لا نستطيع على حد قول "كلود برنارد" أن نضع قواعد للاختراع في العلم، ولا أن نعلم القواعد التي يمكن أن تراعي في إنشاء الفروض، إنما القواعد التي نستطيع أن نضعها هي تلك المتصلة بما يتلو وضع الفرض. أما قبل وضع الفرض، فالأمر يتعلق بشيء ذاتي، بعاطفة تلقائية."

"كلود برنارد"

<u>السؤال</u> : اكتب مقالة فلسفية تعالج فيها مضمون النص.

حل الاختبار 01

1 - حل الموضوع الأول:

طرح المشكلة:

جلي أن الظاهرة الإنسانية ليست شبيهة بغيرها من الظواهر المادية، فهي تتميز بالذاتية والقصدية وتوجهها جملة من القيَم والقواعد، علاوة على أنها لا تثبُت على حال لاتصالها ببيئة الإنسان وأخلاقه وثقافته، هذه الخصائص وإن شكلت في عمومها عقبات أمام تطبيق مقياس التجربة على النحو الذي هو في العلوم الطبيعية إلا أنها لم تثن رواد العلوم الإنسانية عن الاجتهاد في التأكيد على أنها علوم تخضع للمنهج التجريبي ولو بكيفية مغايرة، وأنه يمكن دراسة الظاهرة الإنسانية عموما والتاريخية منها على وجه الخصوص دراسة علمية تقود إلى استخلاص نتائج دقيقة، غير أن هذا الاعتقاد قوبل بسخرية تامة من قبل اتجاه يرفض ما يسمى بعلمية علوم الإنسان بناءً على أن الإنسان ظاهرة متميزة تفلت من كل تحديد، فهل يمكن الحديث على علمية علم التاريخ ؟ وإلى أي مدى يمكن تطبيق المنهج التجريبي على الحادثة التاريخية ؟

محاولة حل المشكلة:

لقد تم تطبيق المنهج التجريبي على الظواهر الجامدة التي تم إخضاعها للملاحظة المباشرة ثم التجريب واستخلص بذلك العلماء القوانين المتحكمة فيها ليتم بعد ذلك تعميمها والتنبؤ بها قبل حدوثها، هذا المنهج يصعب تطبيقه على الظاهرة التاريخية لعدة اعتبارات أهمها أنها حادثة إنسانية تخص الإنسان دون غيره و يترتب عن ذلك أنها اجتماعية تحدث نتيجة للحياة المشتركة بين الأفراد من جهة وبين الجماعات من جهة أخرى وبما أنها تاريخية فهي لا تتكرر بل تحدث مرة وتمضي، فالحرب العالمية الأولى والثانية مضت وانتهت، وحرب التحرير وقعت في فترة زمنية وانتهت ولا يمكن إعادة الحادثة التاريخية مرة أخرى كما هو في الظاهرة الطبيعية، هذه الخصائص ولّدت مجموعة من الصعوبات في دراسة الحادثة التاريخية دراسة

موضوعية ما حذا بكثير من العلماء إلى نزع صفة العلمية عنها، أهم هذه الصعوبات : انعدام الملاحظة المباشرة للظاهرة ما يدفع المؤرخين إلى ملاحظتها بناءً على ما خلفته من آثار، وهذا ما يطعن في يقين نتائجها، صعوبة التجريب بالمفهوم الصحيح للتجربة ما يؤدي إلى صعوبة استخلاص القوانين المتحكمة في الظاهرة وبالتالي تعذُّر التنبؤ كما هو الحال في العلوم التجريبية، وبما أنها إنسانية فتكاد تنعدم فيها الموضوعية لأن العالم يكون هنا دارسا وموضوعا للدراسة، ولا يعقل أن يميل المؤرخ عند الحكم إلى غير بني جنسه، يقول ابن خلدون (1332 - 1456) م : "إن النفس إذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة ".

إن الخصائص السالفة الذكر والصعوبات التي ولدتها أدت إلى الاعتقاد بأن الظاهرة الإنسانية عموما والتاريخية منها على وجه الخصوص لا يمكن أن توصف بالموضوعية ولا أن تدرس دراسة علمية تجريبية، إنها ظاهرة خاصة كما أنها معقدة متداخلة تسهم فيها عناصر متشعبة، ما يؤدي إلى صعوبة معرفة أسبابها القريبة، يقول جون ستيوارت مل (1806 - 1883) م "إن الظواهر المعقدة والنتائج التي ترجع إلى علل وأسباب متداخلة لا تصلح أن تكون موضوعا حقيقيا للاستقراء العلمي المبني على الملاحظة والتجربة".

لا ننكر ما للحادثة التاريخية من خصائص تجعلها مختلفة عن الظاهرة الطبيعية وتجعل من تطبيق المنهج التجريبي عليها أمر في غاية التعقيد لكن تطور الدراسات التاريخية منذ محاولات الطبري وإسهامات ابن خلدون وصولا إلى المؤرخين الأوروبيين بداية القرن التاسع عشر أفضى إلى نتائج تجعل من تلك الحادثة ظاهرة قابلة للدراسة.

لذلك فقد حاول علماء التاريخ دراسة الحادثة التاريخية محاولين توخي الموضوعية وتجاوز العوائق التي خلفتها طبيعتها نظرا لخصائصها السابقة، فأوجدوا ما يسمى بالمنهج التاريخي الذي يقوم على خطوات أهمها : جمع المصادر التي تشير إلى الحادثة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، ثم تحليلها ونقدها بهدف التأكد من صحتها قبل إعادة بناء الحادثة التاريخية وبعدها يقوم المؤرخ بتركيب الظواهر التاريخية عن طريق تصنيفها وتنظيمها وترتيبها منطقيا وزمنيا، وأخيرا تفسير التاريخ أي الوصول إلى النتائج المتحكمة في الحادثة التاريخية وتعميمها على الظواهر المشابهة .

وقد تمكن المؤرخون بناءً على المنهج السابق من دراسة الحادثة التاريخية والوصول إلى قوانين في هذا المجال، فأشار ابن خلدون إلى أن الدولة تمر في تكوينها بمراحل ثلاثة هي العصبية (البداوة) ثم مرحلة القوة وأخيرا مرحلة الترف والانهيار، وخلص كارل ماركس (1818 - 1881) م إلى أن كل المجتمعات البشرية في تطورها انطلقت من المرحلة الشيوعية ثم المرحلة الرأسمالية وبعدها الاشتراكية لتعود حتما إلى الشيوعية مرة أخرى ...إلخ.

ورغم ما حققه علم التاريخ من نتائج في الدراسة إلا أن الدقة تغيب أحيانا لأن المؤرخ غالبا ما يلجأ إلى خياله لملأ الفجوات والثغرات بين الحوادث المتعاقبة، علاوة على صعوبة التحلي بالموضوعية التي تعتبر أهم شروط البحث العلمي.

من معطيات التحليل السابق نقر أن العلوم الإنسانية عموما والتاريخ على وجه الخصوص لم تتخلص بعد من العوائق الإبستيمولوجية والمنهجية وأن عائق الذاتية أثر سلبا على نتائج الأبحاث التاريخية مقارنة مع نتائج العلوم التجريبية، ومع ذلك فقد حققت تطورا ملحوظا في ميدان معرفة الإنسان، وتمكنت من تزويدنا بمعارف جديدة أكثر ضبطا ودقة وكشفت عن كثير من أسباب وعلل نشاط الإنسان.

<u>حل المشكلة:</u>

ان تطور الدراسات الإنسانية أفضت إلى ظهور ما يسمى بعلوم الإنسان، وأن البعد التاريخي لهذا الأخير فرض دراسة الحادثة التاريخية ومحاولة معرفة أسبابها والقوانين المتحكمة فيها، ولئن كانت الدراسات في مجال هذه العلوم لم ترق بعد الى تلك التي تخص علوم المادة فإن الأكيد أن علماء التاريخ حققوا تقدما هاما في دراسة الحادثة التاريخية وتوصلوا إلى قوانين ولو نسبية في هذا المجال.

2 - حل الموضوع الثاني:

طرح المشكلة:

ارتبطت العولمة كمصطلح حديث بانهيار الإتحاد السوفيتي وتحول الجمهوريات الاشتراكية إلى تحرير أسواقها مع نهاية الحرب الباردة وبروز الأحادية القطبية، يعرفها حسن حنفي بالقول: "هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على سطح النمط.." ولئن أصبحت العولمة واقعا محتوما بشهادة الواقع فرضتها عوامل مختلفة، فإن الخلاف حول آثارها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أمر وارد، بين اتجاه يرى أنها سيطرة غريبة جديدة على العالم ومصادر الثروات بتذويب الحدود وانحسار دور الدول، هذه الوجهة من النظر ينكرها اتجاه آخر ينظر إلى العولمة بوصفها خلاص للبشرية وقدر محتوم يدفع شعوب العالم إلى مزيد من الحرية والتقدم والازدهار فكيف نفند هذه الأطروحة؟ وما السبيل لدحضها ؟

محاولة حل المشكلة:

يؤكد أنصار العولمة أن هذه الأخيرة خلاص البشرية وقدرها المحتوم، لأنها توحد شعوب العالم فكريا وعقليا وتنبذ التمييز وتروج لأفكار عالمية، كما أنها وسيلة لتحرير الاقتصاد و حرية النشاط والمنافسة الحرة وانحسار دور الدول أمام القانون الطبيعي العادل، قانون العرض والطلب، وبذلك تسهم في تحقيق الثراء والحصول على أكبر قدر من الربح محليا وعالميا بتقديم الخدمات في مختلف المجالات من قبل الدول الغنية إلى باقي الشعوب الفقيرة كما أشار إلى ذلك الأمريكي أحد أكبر مهندسي العولمة ديفيد روكفيلي شريطة أن يحكم العالم مجموعة نخبوية تتألف من بنكيين، في حين رد الرئيس الأمريكي جورج بوش على كل ناقد للعولمة بالقول: "إنهم مجموعة من المتهورين وهم ضد الفقراء"، وفي مسعى لكشف الغطاء عن الآثار السلبية، سعى اتجاه مثله مفكرون وسياسيون ومنظمات عالمية للتحذير من خطر العولمة خصوصا على الدول الفقيرة والشعوب المتخلفة، أنها تمارس فاشية نقدية عالمية أين يصبح مصير الملايين من العمال بيد شخص أو مجموعة أشخاص دون أن تقوم أية منافسة شريفة بين طرفين غير متكافئين،

يقول غاندي: "لا يمكن أن توجد مساواة ولا حرية بين شريكين غير متساويين". إن الدول العظمى تفرض سيطرتها في ظل العولمة على باقي الأمم، يقول المفكر الفرنسي روجيه غارودي : "الدفاع عن الليبرالية بدون حدود هو الدعوة إلى اختفاء الدولة أمام السلطة المطلقة للسوق وحتى لا يبقى أي عائق أمام الاحتلال الاقتصادي.."، أما هارالد كليمانطا فيوجز سلبيات العولمة في كتابه: " أكاذيب العولمة العشرة" من حيث أنها عملية مقصودة ومخطط لها تهدف إلى تحكم المنظمات الدولية في الاقتصاد العالمي وتوجيهه وفقا لما يخدم مصالح القوى الكبرى خصوصا المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي، يقول: "إن العولمة تجلب التنوع في جميع أنحاء العالم في حين أن الليبرالية الجديدة تعرض على الاختيار السياسي الوحيد"، كما ندد كاشفوا الحركة الحماياتية بوحشية العولمة ضمن منظمة عالمية هي المنظمة الدولية للعمل بهدف حل مشكلات أربعة في عالم اليوم هي الشغل والفقر والخدمات والديون.

لكن قراءة متأنية للأفكار التي سيروج لها الغرب في إطار العولمة تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أنها استعمار من نوع جديد بعدما تبين أن الحروب أصبحت أداة غير ذي قيمة في الهيمنة على اقتصاديات الشعوب الضعيفة، إن سيادة ثقافة عالمية يعني بالضرورة سيادة ثقافة الأقوى، ولن يقبل الغرب بغير ثقافته نموذجا يحتذى به، وتقدم التقنية والتطور التكنولوجي لن يحمي اليد العاملة بل يدفع بها إلى الشارع ما يزيد أعداد البطالين ويؤدي إلى تفشي الأمراض الاجتماعية، كما أن المؤسسات النقدية العالمية كانت دوما وسيلة لاستعباد الشعوب وتوجيه سياسات البلدان ولم تقف يوما هذه المؤسسات في مصلحة الشعوب الفقيرة.

حل المشكلة:

يبدو من التحليل السابق أن الغرب لا يكف عن إبداع أساليب جديدة لغايات قديمة متجددة هي السيطرة على العالم سياسيا واقتصاديا وثقافيا للإبقاء على طبقية عالمية تجعل من شعوب العالم خادمة مطيعة من جنس بشري لا يترك أية وسيلة إلا واستغلها لتحقيق أهدافه وغاياته الاستغلالية، إن الأطروحة القائلة بضرورة العولمة كخلاص للبشرية خاطئة لا مبرر لها لا يجب الأخذ بها أو تبنيها.

3 - حل الموضوع الثالث:

طرح المشكلة:

المتامل لأنواع التفكير يجد أنها كثيرة ومتعددة تختلف باختلاف الموضوع والمنهج ففرق بين تفكير علمي وآخر فلسفي ذاك الذي يتميز عن غيره من حيث طبيعة السؤال فيه، فإذا كانت العلوم المختلفة تهتم بالأجوبة وضرورتها فإن الفلسفة تهتم بالأسئلة محاولة تحويل كل جواب إلى سؤال جديد على حد تعبير كارل ياسبيرس. فماذا نقصد بالسؤال الفلسفي؟ ولمن يوجه هذا السؤال؟ وهل الهدف منه تحصيل المعرفة أم التأكد من صحتها؟

محاولة حل المشكلة:

السؤال الفلسفي كما يؤكد صاحب النص لا يهتم بتحصيل المعرفة بقدر ما يجعلنا نشك فيها فهو من طبيعة خاصة إذ يتولى القضاء على الاعتقاد بأننا نمتلك المعرفة يقول : "إن السؤال الفلسفي يفترض شكا مسبقا في الجواب..."، و يطرح السؤال الفلسفي ليس بغرض الحصول على إجابات محددة بقدر ما يهدف إلى التأكد من صحة التفكير السليم الذي يقوم على النقد البناء وهي كلها خصائص تميز الفلسفة، كما يقوم على الشك القبلي خلاف الشك في العلوم الأخرى، فهو لا ينتظر إجابة يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، إنما هو شك سابق عن الإجابة يهدف إلى تقويض المعارف التي يجزم مسبقا بأنها خاطئة من أجل تصحيحها، ويوجه السؤال الفلسفي تحديدا إلى من يدعي أنه يمتلك المعرفة، يقول صاحب النص: "إن السؤال الفلسفي باعتباره سؤالا لا يمكن أن يطرح إلا على الشخص الذي يعرف..." بهدف الاعتقاد بهذا الادعاء وفتح باب الشك المعرفي للقضاء على اليقين المطلق.

ذلك ما يؤكده تاريخ الفلسفة ذاتها فالفيلسوف العظيم سقراط كان ينتهج منهجا توليديًا للأفكار عماده السؤال الفلسفي إذ كان ينزل إلى شوارع أثينا ويختار من بين محاوريه أولئك الذين يدّعون امتلاك المعرفة الحقيقية، ليثبت لهم خطأ هذا الاعتقاد فيقوم بتصحيح تلك المعارف، ولا يتوقف دور السؤال عند هذا الحد

بل يتعداه إلى تعليم محاوريه ممارسة نقد ذاتي قائم على الشك المنهجي وهو الذي ظل يردد: "كل ما أعرفه عن نفسي أنني لا أعرف شيئا". ولا أفضل من أبى الفلسفة لاتخاذه نموذجا يحتذى به في فهم حقيقة الفكر الفلسفي القائم في جوهره على التساؤل الذي يحطم الاعتقاد في امتلاك المعرفة ويدعو إلى التواضع ونكران الذات.

ولئن كنا لا ننكر ما للسؤال الفلسفي من أهمية بالغة الأثر في تصحيح المعارف السابقة بغية بناء أنساق معرفية جديدة والتي لا يمكن بلوغها إلا بالشك المستمر في المعارف الآنية، إلا أن السؤال بصورته تلك يظل أسير تأملات نظرية بحتة ما لم يخاطب الواقع المحسوس فتنتج عنه إجابات تخدم الناس وتجعلهم أكثر تكيفا مع الواقع.

وهذا ما اهتمت به العلوم التجريبية التي ترى الفرق بجلاء بين بحث واقعي تجريبي وآخر تأملي نظري لا يخدم سوى أصحابه ونظرت إلى المشكلة من زاوية عملية حين اهتمت بالجواب أكثر من اهتمامها بالسؤال من حيث أنه خلاصة كل بحث ومحل اتفاق جميع العقول، أما الفلسفة الوضعية مع أوجست كونت فدعت إلى تغيير مجال البحث الفلسفي ليتناول مشكلات واقعية كما هو حال العلم حتى تتخلص الفلسفة من طابعها النظري الميتافيزيقي وتنحى منحا مغايرا من المشكلات الواقعية موضوع دراسة ونقد وتحليل.

حل المشكلة:

يقوم التفكير بوجه عام على قطبين أساسيين : أولهما السؤال الهادف وثانيهما الجواب العملي بهدف تحقيق نوع من التكامل الفكري، ولئن انتصر كارل ياسبيرس و قبله سقراط ومن بعدهما ألان جيرانفيل للسؤال الفلسفي فإننا نقر بأنه لا قيمة لسؤال لا جواب له، ولا فائدة ترجى من إجابة لا تسهم في معالجة مشاكل الناس. ذلك ما أشارت إليه الفلسفة البراغماتية بوصفها فلسفة عمل وممارسة حين أكدت أن لا خير في تأمل نظري ما لم يحقق منفعة شاملة تبدأ نظرا وتؤول واقعا ملموسا.

حل الاختبار 02

1 - حل الموضوع الأول:

طرح المشكلة:

يتميز العقل السليم بتماسكه الفكري واحترازه من الوقوع في الخطأ والتنازع مع ذاته وهو في حاجة إلى ميزان يصقل به استدلالاته ويوجهها توجيها صحيحا يعرف بالمنطق الصوري الذي ارتبط تاريخيا بالفيلسوف الإغريقي أرسطو طاليس حين أقر بأنه أوجد آلة للتفكير الصحيح «أورغانون» يميزبها صحيح الفكر من فاسده، غير أن تقدم المعرفة وظهور أنماط جديدة من التفكير وضع هذا المنطق على المحك نظرا للغة المبهمة التي يعتمدها وقيامه على مبدأ الهوية والثبات، حتى قيل أن انطباق الفكر مع نفسه يقتضي تجاوز اللغة العادية ورفض مبدأ الثبات، فهل انتهى عهد المنطق الصوري؟ وإلى أي مدى يصدق الاعتقاد الداعي إلى تجاوزه باسم الرمزية والتجديد ؟

محاولة حل المشكلة:

إن المنطق الصوري يفيد معرفيا إذ يعصم الذهن من الوقوع في الخطأ استنادا إلى مجموعة قواعد صورية واحترامها يقود إلى تفكير سليم خال من الأخطاء، منها تلك التي تساعد على التمييز بين التعريف المنطقي وغيره من التعاريف اللامنطقية، وأخرى تبين الاستغراق في القضايا الحملية وشروطه وثالثة تتعلق بالاستدلال وقواعده مباشرا كالتقابل والعكس أو غير مباشر كالقياس بنوعية الحملي والشرطي، علاوة على أن المنطق الصوري يستند إلى مجموعة مبادىء كمبدأ الهوية ومبدأ عدم التناقض والثالث المرفوع ما يضمن سلامة التفكير وتطابقا للفكر مع ذاته، لقد وصل اليقين بالمنطق الصوري أن قال عنه أرسطو: "إنه آلة العلم وصورته" ووصفه الغزالي بالقول : "عاصم للذهن من الوقوع في الزلل مميزا لصواب الرأي من الخطأ في العقائد ....". وساد الفكر الأوروبي لفترة تزيد عن السبعة عشر قرنا لدرجة غدا فيها مقدسا ووصف بأنه إنجيل العصور الوسطى بل هو الفن الذي يكفل لعمليات العقل قيادة صحيحة بتعبير القديس توما الاكويني.

لا ننكر ما للمنطق الصوري من أثر في سلامة النفكير وبلوغ اليقين المعرفي وضمان قيادة منظمة للعقل أثناء عملية الاستدلال نظريا، إلا أنه وصف بالثبات والجمود نتيجة قيامه على مبدأ الهوية كما نعت بالعقم وصلاحه للمناقشة والجدل أكثر من صلاحيته لإنتاج معرفة جديدة، وقيامه على لغة مبهمة ما يؤدي إلى مغالطات، يقول ثابت الفندي : "مادام المنطق يتعامل بالألفاظ لا بالرموز فإنه يبقى مثار جدل حول معاني المفاهيم والتصورات المستعملة ...".

وسدًا لهذا النقص وتماشيا مع متطلبات التفكير المتجدد المتغير اتجهت اهتمامات المناطقة والرياضيين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين إلى أساليب جديدة تسمح للفكر بالانتقال من اللفظ إلى الرمز ومن الثبات إلى التغير، فأكد الإنجليزي برتراند رسل أن من أراد دراسة منطق أرسطو أو أحد تلامذته فوقته ضائع وأبدع ما يعرف بالمنطق الرمزي مع فدجنشتين وآخرون يقوم على لغة الرموز والأعداد توخيا لأكبر قدر من الدقة والوضوح واليقين علاوة على أن نتائجه غير متضمنة في مقدماته ويقود إلى نتائج ابتكارية مثال ذلك :

- الكل أكبر من أحد أجزائه
- لدينا خمسة أجزاء
- النتيجة مفتوحة للبحث ...

كما ظهر المنطق الجدلي على يد الألماني فريدريك هيجل ينبذ الثبات ويقوم على التناقض وصراع الأضداد كنتيجة حتمية لجدل وتغير على مستوى الأفكار.

مثال: الفكرة + نقيضها = المركب.

المركب + نقيض المركب = نتيجة جديدة.

وينطبق ذلك على جدلية السيد والعبد وجوهرها صراع فكري محرك للتاريخ .

لئن كنا نوافق المناطقة وعلماء الرياضيات على ضرورة الحركية والدقة في النتائج وتجاوز السكون واللغة العادية التي مجالها العلوم الإنسانية بشكل أساسي إلا أننا نؤكد من جهة مقابلة على أن الأحكام المنطقية على اختلافها مهما بلغت من التجديد

والتطور فإنها لا تفلت من تأثير حتميات متعددة نفسية كانت اجتماعية أو فلسفية، يقول ثابت الفندي : " لا شك أن موقف الإنسان من فكرة الحقيقة ومدى اليقين بها إنما يتأثر باعتناقه منطقا دون آخرمن أنواع المنطق العديدة الممكنة للإنسان ".
وعليه فإن انطباق الفكر على ذاته والبحث النظري عن الحقيقة تجلى للإنسان بطرق مختلفة منذ القرن الثالث قبل الميلاد إلى أواخر القرن العشرين وما بعده، لقد كان المنطق الأرسطي على جانب كبير من الفائدة الصورية فكما أن تدريب البدن على الرياضة لا يفيد مباشرة فإن الذهن بحاجة إلى ممارسات عقلية بالاحتكام إلى قواعد منطقية يتعودها مع الممارسة المستمرة ما يعصمه من الوقوع في الخطأ، وبما أن التطور خاصية الفكرالإنساني فإن حتمية هذا التطور أبرزت أشكال جديدة من التفكير المنطقي كما هو حال باقي العلوم وإن عبر ذلك عن شيء فإنه يعبر عن مدى تقدم الإنسان.

حل المشكلة:

نخلص بناءً على ما سبق ذكره إلى أن تطور المنطق وانتقاله من مرحلة الصورية إلى الرمزية والجدلية حقيقة يقرها التاريخ نتيجة عوامل متعددة ذاتية وأخرى موضوعية، وأيا كانت نتيجة الجدل القائم بين القدماء والمحدثين حول المؤاخذات التي وجهت إلى منطق أرسطو فإن له جانب كبير من الفائدة العملية، يكفي أننا نستخدمه في تفكيرنا العلمي والعامي وبدونه يفقد الخطاب تماسكه.

2 - حل الموضوع الثاني:

طرح المشكلة:

لم يكن اهتمام فلاسفة العلوم بالرياضيات مقتصرا على الموضوع والمنهج فحسب بل تعداه إلى نشأة المفاهيم الرياضية، ولئن كان الاتفاق سائدا حول التدرج في التطور منذ الهندسة الإقليدية إلى المرحلة المعاصرة فإن الخلاف يسوء إذا تعلق الأمر بأصل الرياضيات ونشأتها بين اتجاه يجعل من العقل مصدرا وحيدا لها في صورة مبادئ كلية ثابتة منها تشتق المعاني الجزئية، وآخر يحيلها إلى الواقع كشرط وحيد في صورة حقائق حسية جزئية قائمة على التجربة حتى قيل:

"إن ما يوجد في الذهن من معان رياضية مجرد نسخ جزئية للأشياء المعطاة في التجربة الموضوعية".
فكيف نثبت هذه الأطروحة ؟ وما السبيل للدفاع عنها ؟

محاولة حل المشكلة:

إن المبادئ والمفاهيم الرياضية مصدرها الواقع الحسي وكل معرفة عقلية هي صدى لإدراكنا الحسي لأن الرياضيات بوصفها علم مجرد لم تنشأ إلا من خلال احتكاك الإنسان بالواقع، وبما أن العقل يولد صفحة بيضاء فإنه يستقي معارفه من التجربة الحسية، يؤكد تاريخ الرياضيات ذلك بوصفها علم خاضع للتغير والتطور كغيره من العلوم الأخرى والواقع وحده من يولد المعرفة بشكل جزئي ثم يعدلها العقل ويتممها بأشكال أخرى تبعا لتطور الفكر البشري، والحقيقة أن التجربة بما تحمله من معطيات ومعارف جزئية تشكل قاعدة صلبة يبني عليها الحسيون مذهبهم في تفسير مصدر وأصل المعرفة بما في ذلك الرياضيات حسابا كانت أم هندسة.

ذلك ما أكده الحسيون حين رفضوا كل اعتقاد بمعارف عقلية سابقة عن التجربة وأن الرياضيات في أصلها تجريبية لا عقلية، ولئن اشتهر هذا المذهب حديثا على يد فلاسفة من أمثال هيوم، لوك و بيكون إلا أنه تاريخيا يرتبط بالمدرسة السوفسطائية التي جعلت الواقع الحسي مصدرا وحيدا للمعرفة، وقد أكد أنصار هذا الطرح على الطابع الحسي للرياضيات اعتمادا على أدلة تاريخية تتبعوا من خلالها مراحل تطورها، فالحساب نشأ بشكل حسي ومثال ذلك العدد سبعة حصلنا عليه أول مرة من خلال وضع أربعة أشياء حسية مضافة إليها ثلاثة أخرى استعانة بالحصى والعيدان وأصابع اليدين كما أن المفاهيم الرياضية عند الأطفال والبدائيين لا تفارق مجال الإدراك الحسي، أما الهندسة فقد نشأت بناءً على قياس الأراضي عند قدماء المصريين، يقول جون ستيوارت مل: "إن النقط والخطوط والدوائر التي يحملها كل واحد في ذهنه هي مجرد نسخ من النقط والخطوط والدوائر التي عرفها من التجربة". ومن جهة أخرى يؤكد علم النفس الطفل بأن الأخير يتصور الأعداد أولا كما لو كانت صفة للأشياء المعدودة ثم يقوم بتجريدها لاحقا، وفي

نشأتها الأولى تعود الرياضيات ككل العلوم إلى حاجات الإنسان التي بدأت مادية يقول فريدريك أنجلز : "إن الرياضيات ككل العلوم نابعة من حاجيات الإنسان ..." ولقـد حاول العقلانيون عبثا منذ سقراط إلى ديكارت ودلتاي رد الرياضيات إلى أصول عقلية تجريدية معتقدين أنها سابقة عن كل تجربة في شكل مبادئ كلية ثابتة باسم عالم المثل تارة لدى أفلاطون وبالنور الإلهي تارة أخرى حسب ديكارت وأن ما نحوزه من مبادئ ومفاهيم رياضية إنما مشتقة من أصل أولي سابق على الوجود الإنساني ذاته، ووجهت إليهم انتقادات متعددة فمن حيث المبدأ إن القول بأفكار فطرية خالدة وسابقة يفتقد إلى دليل موضوعي، ولم يبرهن سقراط كيف توجد المعرفة في نفس الإنسان كما لم يقنع أفلاطون خصومه بعالم مثالي هو أصل الأعداد الحسابية، وأنتقد ديكارت أن لو كانت المفاهيم الرياضية عقلية لأشترك فيها جميع الناس، ذلك ما يؤكده الواقع من جهة ومن جهة أخرى فإن الصورية المطلقة مدعاة للثبات والجمود خلاف ما تتميز به الرياضيات من حيوية وتطور تتجسد من خلال الانتقال من الهندسة الإقليدية إلى الهندسة المعاصرة.

حل المشكلة:

من نافلة القول وبناءً على ما سبق ذكره نقر مع أنصار الاتجاه الحسي أن الرياضيات موضوعا ومنهجا ترتد إلى الواقع الحسي كما هو حال كل العلوم الأخرى وأن الاعتقاد بأفكار فطرية خالدة وقبلية من باب المغالطة والمبالغة، فلا أفكار بالفطرة، ولا مبادئ رياضية عقلية، إنما التجربة وحدها بما تحمله من حقائق متغيرة أصل الرياضيات، والقائل بصوريتها كالعنكبوت التي تصنع بيتها من ذاتها، ومنه فالأطروحة صادقة وصالحة للأخذ بها وتبنيها والدفاع عن منطقها.

3 - حل الموضوع الثالث:

طرح المشكلة:

اتفق مؤرخو الفلسفة على أن الفلسفة بحث متجدد بتجدد العصور ولكل حقبة تاريخية موضوع كان محل اهتمام الفلاسفة، وبناءً على هذه الخاصية فقد شكلت الفلسفة الحديثة منعرجا حاسما يعيد للعقل سلطته ويحرره من تبعية التقليد التي كانت سائدة في العصور الوسطى تحت قيد الكنيسة، وعليه أقر ديكارت أن العقل ملكة مشاعة بين الناس وبقدر ما يزداد استخدامه بقدر ما نؤكد وجودنا الفاعل، هذا الوجود الذي يطرح تساؤلات عدة حول الأفكار والقيم والمعتقدات السائدة، فهل نؤكد ما تقول به أعرافنا وعاداتنا ضرورة ؟ أم لابد من إخضاع آراء الغير مهما كان مصدرها للنقد والتمحيص؟ وهل من يخالفني الرأي أعده مخطئا بالضرورة؟

محاولة حل المشكلة:

موقف صاحب النص: يرى صاحب النص أن العرف له سلطة هامة في تلقين الأفراد مبادئ منذ الصبا لدرجة تغدو في نظرتهم صائبة ولو كانت خاطئة، لما للمجتمع من تأثير بالغ الأهمية كما أقرت المدرسة الاجتماعية فيما بعد، لكن الكثير من القيم والتقاليد الاجتماعية تبدو خاطئة إذا أمعنا النظر فيها وحَكَّمنا العقل حولها، فالكثير من الناس لهم مواقف وآراء تبدو لنا غريبة ومع ذلك فالعقل بعد النظر فيها لا يرفضها بل يؤكدها ويزكيها ومن يخالفني الرأي لا يلغي دوري بالضرورة، يقول عن غير الأوربيين: " ولكن الكثيرين منهم يستخدمون العقل مثلنا أو أكثر منا". كما أن المواقف والآراء تختلف باختلاف الأفراد والمجتمعات، وتتنوع بتنوع العادات والأعراف يقول: "فإنه يصبح مختلف عما يكون لو أنه عاش دائما بين صينيين أو كانباليين ..." كما أن هذا الاختلاف يبدو على مستوى العرف الواحد، إن مصدر الحكم إذن هو العقل وليس العرف.

الحجة: حجته في ذلك قائمة على مبدأ المقارنة، ذلك أن المجتمعات البشرية تختلف وتتمايز فالتمايز لا يعني بالضرورة أن من يخالفني الرأي مخطئ بالضرورة، كما استند إلى الواقع لتبرير أطروحته حتى أن زيا من الملابس ليبدو لنا غريبا بعد أن أعجبنا عشر سنين سابقة نظرا لتغير الظروف والأحوال.

النقد: لا نختلف مع صاحب النص في التأكيد على أن العقل سلطة ينبغي أن تكون مستقلة وإليها ترجع الأحكام النهائية بناءً على أنه ملكة مشتركة بين الناس وأن الآراء كثيرة تحتاج إلى نظر، كما أن كل كائن عاقل مؤهل بالضرورة للسعي والبحث الصحيح والمؤسس، لكن من جهة أخرى يظهر أن تأثير سلطة المجتمع

بعاداته وتقاليده لا تقل أهمية من سلطة العقل، كما نسجل هذا الأخير لا يحمل بالضرورة مبادئ ثابتة وقبلية كما أشار ديكارت بل إنه صورة لما تقره الأعراف في أحايين كثيرة.

يمثل ديكارت قطبا هاما في الفكر الفلسفي الحديث ولقد اعتبرت فلسفته منعطفا أساسيا انتقل بموجبه العقل من سلطة التقليد والتبعية للكنيسة وآرائها اللاهوتية إلى مرحلة النقد والبناء، ولقد أكد ديكارت ذلك من خلال الكوجيتو:"أنا أفكر إذن أنا موجود" ومنه فالعقل سلطة ينبغي الوقوف عند حدودها باعتبارها أعدل قسمة بين الناس، على أن نشير كذلك إلى أن تيارات فلسفية أخرى أشارت إلى عوامل كثيرة متحكمة في حياة الفرد وقراراته المنبثقة من المجتمع بعاداته وتقاليده، ولقد ألح دوركايم في القول : إذا تكلم الضمير فينا فإن المجتمع هو الذي يتكلم، كما نشير من جهة أخرى إلى أن موقف ديكارت حول الآخر أو من يخالفني الرأي يبعث على الارتياح طالما أنه قائم على الاعتراف بالغير واعتناق آرائهم إذا ثبت صدقها، على أن المسألة تطرح بحدة على المستوى العملي لذا نتساءل: هل فعلا يعترف الغرب بثقافة الغير ويحترمها؟ أم أن الاعتزاز بالنفس ورفض الآخر عاملان يذهبان هذا التقليد؟

حل المشكلة:

يبدو من التحليل السابق أنه من الضروري التأكيد على أن الغير - الآخرين - مهما كان غريبا في آرائه بالنسبة إلي فإنه يمثل طرفا ينبغي الاعتراف به ودراسة آرائه بحكمة وتعقل، و لربما اعتناقها -الاراء- إذا أقر العقل صدقها وصلاحيتها، كما ينبغي الحرص على تجسيد هذا المبدأ السامي على المستوى العلمي الميداني حتى لا يبقى مجرد شعار.

حل الاختبار 03

1 - حل الموضوع الأول:

طرح المشكلة:

تشير الملاحظة اليومية إلى تعدد المشكلات محل اهتمام الإنسان منها تلك المتعلقة بحياته اليومية ومنها ما يتصل بالظواهر الطبيعية وأخرى تعالج مشكلات كلية تتجاوز الواقع الجزئي، هذا الاختلاف ولد بدوره تمايزا في نوعية الأسئلة المطروحة تراوحت عموما بين أسئلة علمية وأخرى فلسفية، وإذا كان التمايز بين مجال العلم والفلسفة موضوعا ومنهجا أمر وارد بشهادة العلماء والفلاسفة أنفسهم فكيف نميز بين السؤال العلمي والسؤال الفلسفي؟ هل السؤال في الفلسفة امتداد لنظيره في العلم أم يشكل نقيضا له ؟

محاولة حل المشكلة:

إن الاختلاف بين السؤال العلمي والفلسفي يبدو جليا على أصعدة متعددة ذلك أن السؤال الفلسفي يتعلق بما وراء الطبيعة ينتقل فيه الفيلسوف من البحث الواقعي إلى العلل الأولى والأسباب القصوى للموجودات، وهو تساؤل قائم على الشك والنقد البناء يهدف إلى بناء معرفة شاملة وعامة لذا عرف أرسطوطاليس الفلسفة بقوله : "هي علم الوجود بما هو موجود"، أي أن بحثها لا يتوقف عند حدود الظواهر الجزئية بل يتعداه إلى أسبابها الفاعلة ويختلف موضوع السؤال الفلسفي باختلاف العصور بدءا بفلسفة ما قبل الميلاد وصولا إلى الفلسفة المعاصرة ويعتمد على منهج تأملي خالص يختلف من فيلسوف لآخر، فقد اعتمد الحكيم اليوناني سقراط المنهج التوليدي القائم على الحوار وتوليد المعارف من الإنسان بوصفها فطرية لا مكتسبة، في حين استخدم أبو حامد الغزالي المنهج الشكي كسبيل للمعرفة اليقينية واشترط الفيلسوف الفرنسي رونيه ديكارت البداهة والوضوح كشرط أساسي لبناء أية معرفة ...إلخ ويعتبر السؤال لدى جمهور الفلاسفة أهم من الجواب لأنه يمثل بدأ البحث ويحث عليه ويبقي باب التفكير مفتوحا يقول كارل يا سبيرس:

" إن السؤال في الفلسفة أهم من الجواب ...". وأخيرا يُشكّل السؤال الفلسفي استفزازا فكريا للتخلص من الجمود والانغلاق.
أما السؤال العلمي فإن مجاله المحسوسات ينطلق منها ليعود إليها يرفض ما بعد الطبيعة ويعتمد على منهج واقعي تجريبي (ملاحظة، فرضية، تجربة ...) كما يستخدم مناهج أخرى كالاستنتاج والوصف ...، يهدف إلى بناء معارف جزئية تختص بكل ظاهرة على حدى كما أن قوانينه مستخلصة من التجربة لا من العقل. يقول إميل بوترو: "يبدو على القوانين والمبادئ العلمية وكأنها مستخلصة مباشرة من الطبيعة...". وأخيرا ينتهي بقانون متفق حوله بين جميع العلماء، ويعتبر الجواب أهم من السؤال لأنه يضع حدّا فاصلا للعناء والبحث ويؤدي إلى حل المشكلات المستعصية.
على أنهما يشتركان من جهة أخرى في مواطن متعددة، فمن حيث المبدأ كلاهما يقوم على الدهشة والإحراج ولا يخصان إلا الخاصة من الناس (العلماء والفلاسفة) كما يجعلان من الواقع منطلقا للتساؤل والبحث، ومن حيث المنهج كلاهما يعتمد طريقا في البحث ولا مجال لبلوغ المعرفة دون منهج سواء تعلق الأمر بالعلم أو بالفلسفة يقول ديكارت : "وخير للمرء أن يعدل عن التماس الحقيقة من أن يحاول ذلك من غير طريقة ".
أما من حيث الغاية فإن السؤال علميا كان أو فلسفيا يهدف إلى البحث عن الحقيقة وإشباع الفضول المعرفي والفكري لدى الباحثين ثم معالجة أهم المشكلات التي تشغل العامة من الناس والوصول إلى نتائج مرضية.
وعليه يمكن القول أن العلاقة بين السؤال العلمي والفلسفي ضرورية تكاملية، فنهاية الفلسفة هي بداية العلم ونهاية العلم بداية الفلسفة، ذلك أن الفيلسوف يبحث في الميتافيزيقا فإن وجد علاقة بينها وبين الفيزيقا تدخل العلم أما العالم فمجال بحثه الفيزيقا فإن وجد ضرورة الانتقال إلى المبادئ والأسباب القصوى تدخلت الفلسفة، ذلك ما ذهب إليه لوي ألتوسير حينما جعل من البحث الإنساني وحدة مترابطة يصعب فصل النظري منه عن الواقعي، وقبله فريديريك هيجل الذي جعل من العلوم قاعدة أي بحث فلسفي ...

حل المشكلة:

نخلص بناءً على ما سبق ذكره إلى التأكيد على أن العلاقة بين السؤال العلمي والسؤال الفلسفي علاقة تداخل وتكامل ذلك أن العلم يُشَكل بمخزونه قاعدة للبحث الفلسفي، ومن جهة أخرى لا يستطيع العلم معالجة كل مشكلات الحياة، لذا فنحن بحاجة إلى نمط جديد من التفكير لا يقل أهمية لتبقى الفلسفة حاجة إنسانية دائمة كما أكد كارل ياسبيرس ولا يستطيع العلم مهما كانت قيمته أن يعوضها، بل إنها تقوض أركان العلم لتبدأ البحث من جديد يقول ادموندهوسرل :"من أراد أن يكون بالفعل فيلسوفا وجب عليه مرّة في حياته أن ينطوي على نفسه ويحاول قلب كل العلوم المقبولة ...".

2 - حل الموضوع الثاني:

طرح المشكلة:

لقد وجد الإنسان في قانون القصاص وسيلة مناسبة لمحاربة الانتقام الشخصي والجمعي وما ينجرّ عن ذلك من دوامة العنف مع سعي متواصل لتهذيبه بالاقتصاص العادل أحيانا وإدخال مفهوم التعويض والإصلاح وكذا العفو العُرفي في أحايين أخرى، على أنّ قانون العين بالعين والسن بالسن عاد من جديد بمفهومه المادي الانتقامي على المستوى الفردي والجماعي واختلفت بذلك المواقف حول مشروعيته، بين من ينظر إليه على أنه سلوك بدائي بائد يترجم فكرا همجيا يُكرّس منطق الأقوى، ومن ينظر إليه من زاوية مغايرة ويُقرّ أن العنف له ما يبرره خصوصا إذا تعلق الأمر بالدفاع عن النفس والانتصار للأرض والعرض، فكيف نُثبت هذا الاعتقاد؟ وما السبيل للدفاع عنه؟

محاولة حل المشكلة:

إذا كان العنف من حيث التعريف سلوك قائم على استخدام القوة لأجل الضغط على الغير مع الاكتراث به ككائن عاقل لأجل استرجاع حق مسلوب، فإنه بذلك

سلوك مشروع تفرضه ظروف متعددة لا تترك من خيار لصالحه، منها الأساليب الاجتماعية والاقتصادية وأهم مظاهره تفاقم المشاكل العائلية كالفقر واليتم والتربية الفاسدة أو العلاقات الأسرية المفككة، كما تدفع إليه أسباب سياسية كالاحتلال العسكري، واغتصاب أراضي الغير وتسلّط الحكم الديكتاتوري وتقييد الحريات الفردية، وأخرى ثقافية كانحطاط المفاهيم الثابتة وغياب الكلمة الصادقة والمقاومة الشرعية، كل العوامل السابقة تولّد مشكلات نفسية كالحسد والغيرة وفقدان الأمل والحرمان ما يدفع الأفراد والجماعات إلى ممارسة العنف كحل أخير وربما سبيلا غير مرغوب فيه دفعت إليه الضرورة الملحة، إن كل سوي يأمل في حياة هادئة طبيعية تحكمها غريزة حب الحياة -حسب فرويد- ولا يدفعه إلى العنف إلا ظروف قاهرة لاسترداد حق مسلوب فرديا كان أم جماعيا، ولقد سعت بعض الاتجاهات إلى إضفاء الطابع السلبي والعدواني على كل سلوك قائم على القوة أو العنف من حيث أنه لا يولّد إلا عنفا ونتائج سلبية على مستوى الشعوب وأن كل ثورة أو عنف خروج عن القانون وعن الشرعية الدولية، فقد وصف الاستعمار الفرنسي الثورة الجزائرية بأنها انحراف أخلاقي من قبل أناس مرضى وخارجين عن القانون -فلاقة-، ووصف كل ثوار العالم الأحرار في كل مكان الذين يدافعون عن أراضيهم المغتصبة، بالإرهابيين كما هو الحال في العراق وفلسطين وأفغانستان، وبأن الذي يفجّر نفسه لإلحاق الأذى بالعدوّ هو إرهابي متجرّد من كل المشاعر الإنسانية، لكن هؤلاء تناسوا عمدا أن هذا العنف ما هو في حقيقته سوى ردّا طبيعيا يقوم به أي إنسان سوي تعرض للاعتداء وصودر حقه في الحياة، إنه سلوك طبيعي حتى لدى الحيوان الذي بفطرته لا يرضى الخضوع لغيره من الأنواع الأخرى ولا حتى لأفراد نوعه الآخرين، ولقد ذاع صيت العمليات الانتحارية إبان الحرب العالمية الثانية حينما قام طيارون انتحاريون من اليابان بتفجير طائراتهم وتوجيهها إلى الأساطيل الأمريكية، عرفت آنذاك بعمليات "الكاميكاز" ثم أخذت أشكالا أخرى إشتهرت بها المقاومة الشعبية خاصة عند المسلمين الذين اغتصبت أراضيهم وهُجّروا من ديارهم، ولو عدنا قليلا إلى الوراء لوجدنا أن كل عمل انتحاري ما هو إلا دفاع عن النفس أو رد فعل عن ظلم جائر، ذلك ما ذهب إليه عديد المفكرين منذ القدم وألح عليه قادة التنظيمات التي تدافع عن حقوقها، فقد ذهب إقليدس إلى أنّ العنف أصل كل حركة وتغير ولا شيء جديد يأتي من العدم وأن القتال هو أَبُو سائر الأشياء ومَلِكُ كل شيء، وفي محاورة كاليكاس لأفلاطون فإن القوي في الطبيعة هو الذي ينبغي أن يسيطر وذلك من العدل، وأن كل قوة تفرض مقاومة وبذلك تستمر الحياة بشكل عادل، كما أن العنف هو سلوك قصدي نزوعي له أهداف واضحة المعالم لابد من تحقيقها، ولن يكون إلا بالرغبة في نفي طرف آخر من الوجود لأنه يمثل قمة البغض والكراهية، فهو حسب فرويد تعبير عن غريزة متأصلة في الإنسان هي غريزة الموت أو التدمير والتي تظهر منذ مرحلة الطفولة، أما لدى السياسيين فإن العنف أصل البناء يُولّد مجتمعا جديدا حسب كارل ماركس، ودعوة للثورة العادلة لدى فريديريك انكلز وكل عنف هو أخلاقي في أصله لأنه قام لأجل غايات شريفة، يقول روسو أنه ليس حقا لنا بل من واجبنا أن نثور إذا كان ذلك ضروريا، ولقد قال الزعيم ماوو أن الحرب لا تقوم إلا لأجل السلم والعنف يبرره الدفاع عن النفس كما أن الرجل الثائرهو ذاك الذي يقول "لا" حينما تتفاقم الأوضاع وتصل حدّا لا يطاق، وقبل هؤلاء فقد أذن الله تعالى للمسلمين بقتال من اعتدى عليهم من المشركين ودعاهم إلى القتال الشريف متى كان ضروريا في مواطن كثيرة من القرآن الكريم.

__حل المشكلة:__

يظهر من التحليل السابق أن العنف كسلوك له ما يبرره فهو رد فعل ضروري أكثر من كونه سلوك اختياري مرغوب فيه لأهداف لا لذاته، وعليه فالأطروحة القائلة أن العنف يبرره الدفاع عن النفس وأن الحرب لا تقوم إلا لتحقيق السلام صادقة ومبررة يجب الأخذ بها والدفاع عنها وتبنيها .

3 - حل الموضوع الثالث:

شكلت العدالة مبحثا هاما لدى مختلف أصناف المفكرين لما لها من صلة مباشرة بحياة الفرد من حيث أنه عضو في جماعة له عليها حقوق وعليه تجاهها واجبات يلزم القيام بها، ولما كانت المسؤولية الفردية وتحمل الفرد تبعات أفعاله أهم أركان تحقيق العدل فقد لاقت اهتمام الفلاسفة ورجال القانون، ولئن كانوا على اختلاف انتماءاتهم متفقين على ضرورة سيادة سلطة القانون فإنهم يختلفون حول الجزاء وشروطه، فهل يقع الجزاء على الفاعل لمجرد صدور الفعل؟ أم أن من الظروف القاهرة ما يجعل المجرم بريئا من جرمه؟.

محاولة حل المشكلة:

موقف صاحب النص: يرى صاحب النص القاضي عبد الجبار المعتزلي أحد أهم أقطاب فرقة المعتزلة الكلامية أن الفاعل يتحمل تبعات أفعاله خيرا أو شرا لأنه صاحب إرادة حرة، ولما كان كذلك وقعت عليه لائمة تبرير أفعاله وتحمل مسؤوليته كاملة سواء تجاه الله تعالى أو تجاه البشر، بناءً على شرطين أساسيين : الأول هو نتائج الفعل المضرة بالغير، والثاني أن يكون الفاعل عاقلا عالما بذلك، يقول: " أما ما يرجع للفعل فهو أن يكون قبيحا، وأما ما يرجع إلى الفاعل فهو أن يعلم قبحه..."، على أن هناك من الأفعال ما يستحق عقوبة الله تعالى ولها شرطان يقول : " أحدهما يرجع إلى الفعل و هو أن يكون إساءة، والآخر يرجع إلى الفاعل وهو أن يكون قد قصد بفعل الإساءة إليه".

الحجة: حجته في ذلك دينية مستقاة من الشرع الذي يقر أن المسؤولية تقع على عاتق الفاعل طالما كان عاقلا حرا بالغا، لذا فلا يعاقب الصبي لأنه لا يميز بين الخير والشر، كما يعاقب المسلم على قتل أخيه وإن علم أن ذلك حسن لأن أصل الفعل في ذاته هو القبح.

نقد: لا ننكر ما للجزاء من أثر بالغ الأهمية في إرساء قواعد العدالة والتمكين لمجتمع خال من الاستبداد بتحميل المجرم مسؤولية جرمه، على أننا نشير كذلك

أن الظروف القاهرة بيولوجية أو اجتماعية أو نفسية غالبا ما تكون سببا في ارتكاب الجرائم، أين يصبح الفاعل مضطرا لا مخيرا ما يستدعي مراعاة ظروفه وأحواله قبل عقابه.

ويشكل موقف صاحب النص تعبيرا صريحا عن موقف الاتجاه العقلاني من إشكالية الجزاء عموما وعلى ما ذهب إليه فرقة المعتزلة على وجه الخصوص، إن الموقف العقلي من الجزاء منذ أفلاطون إلى الفلاسفة العقلانيين حديثا يُحمّل المجرم تبعات أفعاله كلية لأنه - حسب اعتقادهم - حر حرية مطلقة دون مراعاة للظروف التي قد تدفعه إلى الجريمة ما يشكل ظلما له بل معالجة للجريمة بجريمة أخرى، لذا فقد نظرت المدرسة الوضعية إلى المشكلة نظرة مغايرة وجعلت المجرم أسير ظروف قاهرة هي بمثابة أسباب دافعة إلى الجريمة نافية بذلك أن يكون مجرما بارادته، فقد تدفعه ظروف اجتماعية كالغنى الفاحش أو الفقر المتقع، وقد يقع تحت طائلة ظروف نفسية وأمراض وعقد تدفعه دفعا إلى الانحراف كما أكدت ذلك مدرسة التحليل النفسي، كما قد تكون الجريمة وليدة ظروف بيولوجية كالوراثة أو النقص العضوي حسب لومبروزو، إذ أن المجرم يكون مدفوعا إلى الجريمة دفعا بسبب نقص عضوي يشعره بالنقص مقارنة مع أقرانه، ما يخلق لديه عقدا نفسية تدفعه للبحث عن التعويض فلا يجد سبيلا إلى ذلك غير الانحراف والدخول في عالم الإجرام، وقد يكون مجرما بالفطرة أين تنتقل أسباب الانحراف - كروموزومات الجريمة- من الآباء إلى الأبناء عن طريق الوراثة.

حل المشكلة:

يبدو من التحليل السابق أن اتخاذ موقف أحادي من مشكلة الجزاء غير مبرر، لذا فلا بد من دراسة الظروف الدافعة إلى الانحراف والعمل على التخفيف من حدتها حتى لا يقع الفاعل ضحية لها، ومن جهة أخرى لا بد من تسليط العقوبة على المجرم حتى يأخذ القانون مجراه.

حل الاختباررقم 04

1 - حل الموضوع الأول:

طرح المشكلة:

لم يكن اهتمام الإنسان بالمعرفة ومعيارها وليد اليوم ولم يكن أبدا عفويا تلقائيا، بل هو بحث دؤوب قديم قدم سعيه التعرف على ذاته وعلى معطيات العالم الذي يحيط به، ولئن كان الاتفاق سائدا حول ضرورة المعرفة كمطلب إنساني لما لها من صلة مباشرة بمصيره من حيث هو كذلك، فإن الخلاف يشتد إذا تعلق الأمر بكيفية حصولها ومعيارها بين اتجاه يرى أنها تتجلى من خلال انطباق الفكر مع ذاته وفق مبادئ صورية قبلية، وآخر يحيلها إلى الواقع كشرط وحيد ما يدفعنا إلى التساؤل: هل المعرفة في انطباق الفكر مع ذاته أم أنها في انطباقه مع الواقع ؟

محاولة حل المشكلة:

إن المعرفة أساسها انطباق الفكر مع ذاته وانسجام النتائج مع المقدمات بشكل صوري ثابت مطلق لا يرتد إلى الواقع المتغير وأن العقل بما جبل عليه من مبادئ عامة هو أساس الاستدلال الصحيح والمعرفة اليقينية . ذلك ما أكده المعلم الأول أرسطو (384 - 322) ق.م في كتابه "الأورغانون" من خلال وضعه للمنطق الصوري الذي يعصم الذهن من الوقوع في الخطأ، بناءً على مجموعة قواعد صورية تخص الحدود والقضايا والاستدلالات وإن احترامها يقود إلى تفكير سليم خال من الأخطاء تلك القواعد التي تظهر من خلال التمييز بين التعريف المنطقي وغيره، كما تتجلى من خلال قواعد الاستدلال بنوعيه المباشر وغير المباشر، وأن النتيجة الصحيحة لابد أن نحترم فيها قواعد الاستدلال سواء كان تقابلا أو عكسا أوقياسا حمليا. إن التفكير السليم هو الذي يراعي القواعد السابقة في المباحث المنطقية المختلفة والتي تقود إلى نتائج خالية من الخطأ ولأهمية المنطق الصوري فقد عرّفه أرسطو بقوله : " أنه العلم وصورته" وانتقل إلى العرب بفضل دور الترجمة ليقرر الفارابي أنه جملة قوانين عاصمة للذهن بالقول : "فصناعة المنطق تعطي بالجملة القوانين التي من شأنها أن تُقوّم العقل وتسدد الإنسان نحو طريق الصواب والحق..."، والموقف ذاته نجده لدى الغزالي الذي يقول عنه: "عاصم للذهن من الوقوع في الزلل مميزا لصواب الرأي من الخطأ في العقائد" كما كان للمنطق الأرسطي سلطة ونفوذ على العقل الإنساني لفترة تزيد عن الخمس عشرة قرنا فقد وصفه القديس توماس الإكويني بالقول: "الفن الذي يكفل لعمليات العقل الاستدلالية قيادة صحيحة منظمة خالية من الخطأ". ومع منتصف القرن التاسع عشر وتبعا لتطور الفكر الإنساني وفي سياق انطباق الفكر مع نفسه ظهر المنطق الرمزي مع برتراند رسل وفدجشتين قائم على لغة الرموز والأعداد لضمان أكبر قدر من الدقة والوضوح، وكذا المنطق الجدلي الذي يقوم على الجدل ويؤمن بالحركية والتغيير والتجديد، على أن الصورة أو الفكرة هي محرك التاريخ إذ أشار هيجل إلى ذلك من خلال جدلية السيد والعبد وصيغته :

الفكرة + نقيض الفكرة = المركب

المركب + نقيض المركب = نتيجة . وهكذا ...

إذن المعرفة الحقيقية تتجلى من خلال انطباق الفكر مع ذاته سواء بصيغة أرسطو أو برمزية رسل أو بجدلية هيجل وأن انسجام المقدمات مع النتائج هو أساس كل معرفة .

لئن كنا لا ننكر ما للمنطق الصوري من أثر في تحصيل المعرفة الصحيحة وأن جل معارفنا تعود إلى مبادئ عقلية وبلغة رمزية، فإننا نصر من جهة أخرى على أن الواقع بما يحمله من ظواهر معقدة غالبا ما يكون مصدرا لبعض معارفنا وناقدا لبعضها الآخر.

ذلك ما دأب أنصار المنطق المادي على بيانه بالنظر إلى أن العقل يتجه باستمرار في كل معرفة إلى الواقع وأن انطباق الفكر مع ذاته غير كاف لانسجام جميع

العقول ولا قيمة لنظرية يرفضها الواقع لأنه الحكم الفاصل في الخلافات بين العلماء أنفسهم، يتجلى ذلك من خلال المنهج الاستقرائي الذي يعرفه ابن تيمية بقوله : "هو الاستدلال بالجزئي على الكلي، ويكون يقينيا إذا كان استقراء تاما...". ورغم أن أرسطو أول من استعمل كلمة استقراء وعرفه بقوله : "أنه أكثر إقناعا وأبين وأعرف في الحس..." إلا أنه من الناحية الإجرائية ارتبط تاريخيا بالنقد اللاذع الذي وجهه فرنسيس بيكون توفي سنة 1626 م إلى المنطق الصوري خصوصا في شقه المتعلق بالقياس الحملي من جهة وعدم اهتمامه بالواقع من جهة أخرى، ويعتمد على خطوات ثلاثة تبدأ بالملاحظة العلمية الهادفة "ملاحظة مشكلة" ثم الفرضية بوصفها مشروع قانون أو تصور مسبق لحل المشكلة يقول عنها ماخ : "هي تفسير مؤقت لوقائع معينة..." وصولا إلى التجريب بوصفه مرحلة حاسمة تعاد من خلالها الظاهرة في ظروف اصطناعية تصاغ صياغة رياضية أو تلغى الفرضية لتستبدل بغيرها. ويتم بناء الأنساق المعرفية برفض الأحكام المسبقة جملة بوصفها أوهاما حسب فرنسيس بيكون "أوهام المسرح" والانطلاق من الواقع بوصفه مصدرا وحيدا للمعرفة.

جلي تاريخيا أن النهضة الأوروبية وما تلاها من تطور علمي كان أساسه الاهتمام بالواقع والاعتماد على المنهج التجريبي في البحث وصياغة القوانين، على أنه من المحال إنكار الأحكام المسبقة التي يأخذ بها العقل قبل كل تجريب وأهمها السببية والحتمية ومبدأ إطراد الظواهر وهي في عمومها مبادئ عقلية صرفة.

وعليه فإن الحكم المطلق على المعرفة بوصفها صورية أو مادية أمر مبالغ فيه، ذلك أن النسق الرياضي يترجم انطباق الفكر مع ذاته ومع الواقع من خلال أن الباحث على ضوء معطيات الملاحظة والتجريب يجري عمليات استنباطية تستخدم الرياضيات كأداة ثم يرتد ثانية إلى الواقع لمعرفة مدى صحة النتائج وإذا خلص إلى قانون صاغه صياغة رياضية، لذا فهو يتضمن نسبة من اليقين العقلي ومثلها من الاحتمال الواقعي، ولعل تجارب غاليلي توفي سنة 1642 م خير دليل على ذلك إذ استخدم الرياضيات كأداة للعلم دون إغفال التجربة بوصفها مصدرا للقوانين يقول: "إن الطبيعة كتبت قوانينها بلغة رياضية " ووضع من بعده نيوتن نظريته في الجاذبية بصيغة رياضية بناءً على حساب هو حساب التفاصيل.

حل المشكلة:

نخلص بناءً على ما سبق ذكره إلى نتيجة تعزز الأطروحة الرافضة لإقصاء أيا من الافتراضين السابقين، وأيا كانت نتيجة الجدل بين العقلانيين والتجريبيين حول المعرفة وصورتها الصادقة فإنه يبقى عقيما طالما استمر الإصرار الدوغماتي على تعزيز أطروحة على حساب أخرى، لقد شبه بيكون القائل بمادية المعرفة بالنملة التي تجمع ثم تصنع، في حين شبه القائلين بصوريتها بالعنكبوت التي تصنع بيتها من ذاتها ...

2 - حل الموضوع الثاني:

طرح المشكلة:

تعد الفيزياء أولى العلوم التي تبنت المنهج التجريبي وحققت نتائج دقيقة يعبر عنها تطور الفيزياء ذاتها ودقة نتائجها ويقينها لدرجة غدت نموذجا يحتذى به حتى قيل أن العلم حتمي بالبداهة التي لولاها ما كان له أن يكون، هذه الوجهة من النظر ينكرها رواد الاتجاه اللاحتمي الذين قامت أبحاثهم على دراسة الظواهر المتناهية في الصغر أو ما يعرف بالميكروفيزياء، ليخلصوا إلى أن مبدأ الحتمية المطلق أصبح اعتقادا من الماضي، فكيف نبطل الأطروحة الكلاسيكية في تفسير الظواهر الطبيعية ؟ وما السبيل إلى دحض الفكرة القائلة أن العلم حتمي بالبداهة ؟

محاولة حل المشكلة:

لقد حاول العلماء منذ القرن السابع عشر دراسة الظواهر الطبيعية وربطها بأسبابها القريبة استنادا إلى مبدأ السببية والقانون العلمي مستبعدين بذلك البحث في الأسباب البعيدة والعلل الأولى وتوصلوا إلى نتائج وصفت آنذاك باليقينية ليخلصوا

إلى أن كل الظواهر على اختلافها تخضع لحتمية مطلقة لا مجال فيها للريب، فالماء دوما يتبخر في الدرجة المائة، وتوفر أسباب الأمطار يؤدي دوما إلى سقوطها، والحديد معدن يتمدد بالحرارة...إلخ حتى قال الفرنسي لابلاس (1749 - 1827) م "يجب أن نعتبر الحالة الراهنة للكون نتيجة لحالته السابقة وسببا في حالته التي تأتي من بعد ذلك مباشرة .."، أي أن نفس الأسباب تؤدي دوما وحتما إلى نفس النتائج وبإمكان العلماء التنبؤ بكل الظواهر قبل حدوثها متى عرفوا أسبابها الفاعلة، وقال الفرنسي هنري بوانكري (1853 - 1912) م : " العلم حتمي بالبداهة والتي لولاها ما أمكن له أن يكون ..." .

إلا أن أطروحة الفيزيائيين التقليديين باطلة كما أشار إلى ذلك علماء الذرة خلال القرن العشرين مع اكتشاف الظواهر الميكروفيزيائية كالذرة والنواة والإلكترون، وقد أكدت أبحاث الألماني هيزنبرغ (1901 - 1976) م ذلك حين خلص إلى أن قياس الإلكترون في الذرة أمر صعب للغاية يقول : " كلما دق قياس موقع جسيم غيرت هذه الدقة كمية حركته، وكلما دق قياس كمية حركته التبس موقعه..."، وقد سبقه إلى ذلك مواطنه ماكس بلانك (1858 - 1947) م بنظريته المعروفة بالكوانتا حين بين أن الذرات المشعة لا تصدر طاقتها بصفة منتظمة أو متصلة بل أنها تصدرها بصدمات وبصفة انفصالية، وكان الفيلسوف الاغريقي هيراقليدس (535 - 475) ق.م قد أكد إلى أن الصيرورة والتغير جوهر الكون وحقيقته وأنه لا تمضي لحظة زمنية على ظاهرة إلا وطرأ عليها تغير ما، وقد شبه الحياة كلها بنهر يبدو هادئا لكنه أبدا متحرك نحو مصبه. على أننا نشير أيضا إلى أن الظواهر الميكروفيزيائية لا تبقى دون دراسة ورغم دخولها مجال الارتياب فان العلماء أخضعوها للدراسة بطرق تقريبية عن طريق حساب الاحتمال، وهي طريقة تعني نسبة الحالات الواقعة إلى مجموع الحالات الممكنة وفق نظام إحصائي يكون فيه العالم أشبه بصياد السمك لا يدري موقع كل سمكة لكنه يعلم المجال الذي تكثر وتتحرك فيه، فتوصلوا بذلك إلى نتائج نسبية لكنها أفادت العلماء كل في مجاله.

ولذلك فلا يمكن التسليم بأن الحتمية المطلقة مبدأ عام يصدق على كل الظواهر الطبيعية لأنه تفسير محدود لظواهر شديدة التعقيد، فإن كان يصدق على الظواهر الماكروفيزيائية فإن عالم الظواهر الميكروفيزياء تفلت من قبضة الحتمية لتدخل في مجال اللاحتمية. يثبت العلم ذاته هذا الطرح بداية القرن العشرين أين وضع التفسير الحتمي على محك النقد وبدا جليا استحالة إخضاع الإلكترون في الذرة إلى حساب دقيق أو التنبؤ بمسار حركته أو سرعته على المدى القريب أو البعيد، ولئن اجتهد العلماء منذ النهضة العلمية في تفسير الظواهر الطبيعية على اختلافها بمحاولة معرفة أسبابها وربطها بالنتائج ما مكنهم من التنبؤ بالكثير منها كالزلازل والبراكين والأمطار وغيرها، فإن تطبيق هذا المبدأ على الظواهر المتناهية في الصغر الأكثر دقة أمر صعب للغاية ما جعل العلماء يبحثون عن وسائل بديلة تمكنهم من دراسة تلك الظواهر وفق طرق ومبادئ مغايرة تتناسب وطبيعتها.

إن التسليم بمبدأ الحتمية المطلق أمر من الماضي، و ظهور ما يسمى بأزمة الحتمية سببه اكتشاف حقائق علمية جديدة، إن هذا التفسير ليس مطلقا ولا يصدق إلا على العناصر الأولية التي تتكون منها الظواهر الطبيعية في حين تفلت الظواهر المتناهية في الصغر من قبضته لتدخل مجالا آخر هو اللاحتمية، ومن جهة أخرى لو كان التفسير الحتمي كاف لدراسة كل الظواهر لما كان للعلم حاجة لاكتشاف البديل وهو مبدأ حساب الاحتمال الذي استخدم لدراسة الظواهر المتناهية في الصغر والتي لا يمكن التنبؤ بها بعيدا عن الاحتمال.

حل المشكلة:

يبدو من التحليل السابق إلى أن الدفاع عن مبدأ الحتمية المطلق والاعتقاد به لا يؤيده الواقع لأن إحاطة العلم بالظواهر الطبيعية لا يتم إلا في نطاق ضيق، ولقد بات مؤكدا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن ما خفي من تلك الظواهر أعظم بكثير من تلك التي تبدو في متناول العلماء، لذا فالأطروحة القائلة بالتفسير الحتمي للظواهر الطبيعية باطلة وغير صالح الأخذ بها أو تبنيها.

3 - حل الموضوع الثالث:

طرح المشكلة:

لم يكن اهتمام الإنسان بالحقيقة ومعيارها وليد اليوم بل هو قديم قدم سعيه الدؤوب إلى فهم ذاته وتحديد علاقته بالعالم المحيط به، ولما كان اهتمامه بها متعدد الأوجه نتج عن ذلك تباين الرؤى حول معيار الفكرة الناجحة بين نظرة كلية شمولية قائمة على حكم مسبق وأخرى جزئية قائمة على حكم بعدي تبعا لنتائج الفعل، ما جعل الفيلسوف البراغماتي الأمريكي وليم جيمس (1842 - 1910) م يتناول المشكلة ذاتها بالبحث في كتابه "البراغماتية" وتساءل: ما معيار الحقيقة؟ وعلى أي أساس تقاس الفكرة وتوصف بالنجاح؟

محاولة حل المشكلة:

موقف صاحب النص: إن القبض على الحقيقة لا يعدو أن يكون مجرد وسيلة لغايات متعددة ولا قيمة لأية فكرة ما لم تحقق لنا نتائج عملية وتوفر أسباب الخروج من الأزمة والقلق، فهي تقاس بمعيار العمل المنتج سواء كان ماديا أو نفسيا، والفكرة ليست مشروعا للعمل بل إن النتائج هي الدالة على صحتها أو خطئها يقول: "إن القبض على الحقيقة أبعد ما يكون هنا عن كونه غاية في ذاتها"، ويشمل هذا الحكم مختلف المجالات، فعلى مستوى التجربة الفيزيائية المفيد هو الذي يرتاح له الفكر ويزودنا بالراحة والطمأنينة وينطبق ذلك على الإيمان والتدين كذلك، يقول: "ومن ثم فإن القيمة العملية للأفكار الصحيحة تشتق بصفة أولية من موضوعها".

الحجة: ذلك ما يؤكده الواقع المعاش بوصفه حكما عادلا بين الناس في اختلافهم حول حقائق الأمور، فإذا قدر لشخص أن يظل طريقه في الغابة وهو متضور من الجوع ثم وجد طريقا شبه معبد فيتعين عليه أن يعتقد بفكرة تفيد أن الفكرة السابقة الذكر صحيحة ونافعة وناجحة. ومن جهة أخرى فإنه يمكن التمييز في سبيل إثبات أن العمل المنتج هو معيار صدق الفكرة بين الأفكار في حالة النشاط فالأولى هي تلك التي لا تجد لها مقاما للتحقيق فهي غير مجدية في حينها بوصفها فكرة منفصمة والثانية هي التي تتحدد قيمتها حين ترتبط عمليا بمطلب عاجل من مطالبنا وتؤدي إلى حل مشكلة مستعصية وبقدر ما تحقق نجاحا بقدر ما تزداد قيمتها.

النقد: لا ننكر مع صاحب النص ما للمنفعة ونتائج الفعل من أثر عملي في تحديد قيمة الفكرة والحكم عليها بالنجاح بناءً على أنها مطلب إنساني ملح، على أن أهم الاعتراضات التي وجهت إلى نظرة جيمس خصوصا والمذهب البراغماتي بوجه عام اتهامه بالذاتية في المعرفة ومجانبته للموضوعية بناء على أن الرضى والقناعة بوصفهما صفتان ذاتيتان هما اللتان تحددان قيمة الفعل، ومن جهة أخرى تجاهله للفلسفات النظرية وتوجيه عنايته إلى السلوك العملي دون مراعاة الجانب النظري أو الفكري الذي غالبا ما يسبق التجسيد الفعلي للأفكار إن الجدل القائم بين الفلسفة البراغماتية التي تنظر إلى الفعل لما يحققه من نتائج وغيرها من الفلسفات النظرية هو في جوهره امتداد لصراع تاريخي بين المذاهب العقلانية الصورية والتيارات التجريبية الواقعية منذ سقراط والسوفسطائيين إلى العقلانية الفرنسية والتجريبية الإنجليزية، وأيا كانت نتيجة هذا الجدل القائم حول معيار الحقيقة فإننا نجانب الصواب إذا أخذنا بنظرة أحادية في تفسير المشكلة ذلك أن البداهة والوضوح والمنفعة والقيم كلها أسس تساهم بشكل ما في صحة الفكرة وضرورة تبنّيها، على أن تأثير كل جانب يختلف باختلاف الأفراد والمجتمعات.

حل المشكلة:

من نافلة القول وبناءً على ما سبق ذكره نخلص إلى أن البحث النظري في الحقيقة يبقى عقيما طالما تجاهل الواقع بما يفرضه من حقائق، وأن المنفعة وحدها لا تشكل معيارا موضوعيا للفكرة طالما أن ذلك مدعاة للفوضى وتضارب للمصالح والمنافع، وعليه فإن النظرة الموضوعية للمشكلة تحيلنا إلى الاعتقاد بأنها في جوهرها نتاج تفاعل عوامل متعددة على أن تأثيرها يختلف باختلاف الفرد والمجتمع.

حل الاختبار 05

1 - حل الموضوع الأول:

طرح المشكلة:

يشكل الواقع الحسي بما يحمله من حقائق جزئية بعدية مصدرا وحيدا للمعرفة لدى رواد المذهب التجريبي متخذين الاستقراء سبيلا أوحد للدراسة وتقصي الحقائق، رافضين بذلك جملة التصوّرات والآراء التي يكونها العقل حول الأشياء والحوادث دون سند من الخبرة والتجربة الحسّية، فهل لهذا الرفض ما يبرره؟ وهل تشكل الأحكام المسبقة عائقا أمام انطباق الفكر مع الواقع؟ أم أنها تشكل سندا له وحافزا إليه؟

محاولة حل المشكلة:

تعتبر سوابق الأحكام بوصفها جملة تصورات وآراء شخصية عائقا أمام المنهج العلمي الصحيح ما يجعله ينحرف عن أهدافه قبل تطبيقه بناءً على أنها أحكام ذاتية لا تبررها مقدمات، ينزع الباحث إلى التصديق بها لمجرد أنها تصادف هوى في نفسه أو تحقق له مصلحة ذاتية أو تعود إلى أحكام العرف السائد وتنطوي على جملة مغالطات وتزييف للحقائق رغم طابع الإلزام الذي تكتسيه، فلقد آمن قدماء المصريين بأن سبب فيضان نهر النيل هو غضب الآلهة واعتقد اليونانيون القدماء أن سبب سقوط الأمطار هو بكاء الآلهة، وكان لهذه المعتقدات الميتافيزيقية أثرا سلبيا على البحث العلمي الصحيح بل أن العقوبة تطال كل من يجرأ على مجرد التفكير في نقدها أو رفضها، أما الفكر الأوروبي في العصور الوسطى فلم يكن أفضل حالا، إذ تبنت الكنيسة فكرة مركزية الأرض وثباتها وأضفت عليها صبغة دينية مقدسة، لما حاول غاليلي إثبات بطلان إدعائهم بالتدليل على صحة فكرة سلفه كوبرنيك الذي أحرق دفاعا عن أفكاره العلمية واجه مصيرا مشابها وخُيِّر بين التنازل عن آرائه أو الموت. لقد ألح فرانسيس بيكون على اعتبار الأحكام المسبقة أوهاما تحول بين العالم والملاحظة المشكلة حين رفض الفكر العلمي ذو الصبغة اللاهوتية، ودعا مقابل ذلك اعتماد الشك المنهجي والنقد البناء ضد ما سماه "أوهام المسرح"، أما زكي نجيب محمود فقد أثار الشك حول نتائج الاستقراء ذاتها في كتابه "خرافة الميتافيزيقا" لأن قضاياه إخبارية، وفي كتابه " نحو فلسفة علمية" رفض كل الحقائق المبنية على الأحكام المسبقة حيث يقول: "والعلوم الطبيعية كلها قائمة على الترجيح لا اليقين لأن اليقين لا يكون إلا في القضايا التكرارية التي لا تقول شيئا جديدا كقضايا الرياضة"

لئن كنا لا ننكر ما للأحكام المسبقة من أثر سلبي في إعاقة انطباق الفكر مع الواقع استنادا إلى ما تحويه من تفسيرات غير مبرهنة حول الظواهر المختلفة باسم الحتمية النفسية تارة وتأثير حتمية الفكر الاجتماعي تارة أخرى، إلا أننا نقر من جهة أخرى أن الحكم المطلق على بطلانها أمر مبالغ فيه وأن الأحكام المنطقية الصحيحة غالبا ما تكون سندا للباحث المجرب.

ذلك ما يثبته تاريخ العلم في تطوره إذ يشكل حلقات متصلة يكمل بعضها كما أكد أوجست كونت وانطباق الفكر مع الواقع بناءً على ذلك أن يأخذ بأحكام مسبقة لبناء نسق معرفي صحيح، تلك المبادئ التي أقرها أرسطو طاليس ووصفت بأنها دليل العقل في البحث عن الحقيقة صورية كانت أم مادية، و أهمها مبدأ السببية الذي يعني أن لكل ظاهرة سبب يحدثها ولا ظاهرة دون علة كالعلاقة بين الحرارة والتبخر، والاعتقاد بهذا المبدأ يشكل حافزا لدى العلماء للبحث عن أسباب الظواهر القرينة وتحديد العلاقة بينهما ثم صياغتها صياغة رياضية في شكل قوانين ثابتة يقول عبد الرحمن بدوي : "في سلسلة الأحداث وجود ظاهرة لابد من أن يعني وجود ظاهرة أخرى"، وكذا مبدأ أطراد الظواهر وهو في جوهره افتراض تقدم به العلماء لرصد الوقائع بناء على الاعتقاد الجازم بالاتصال والتشابه بين الظواهر الطبيعية ما يجعل تكرارها في ظروف متشابهة أمر وارد الحدوث، يقول جون ستيوارت مل: "الاطراد مبدأ كان لابد من اتخاذه مقدمة نهائية ترتد إليها كل العمليات الاستقرائية "، إضافة إلى مبدأ الحتمية الذي يفيد أن توفر نفس الأسباب يؤدي دوما وحتما إلى نفس النتائج ويترتب عن ذلك استبعاد الصدفة من العلم يقول بوانكري: "العلم حتمي بالبداهة"، والاعتقاد الصارم بهذا المبدأ مكن العلماء من التنبؤ بالظواهر قبل حدوثها عن طريق معرفة أسبابها الفاعلة ما أدى إلى التطور العلمي، وفي ذلك يقول لابلاص: "يجب أن ننظر إلى الحالة الحاضرة

للكون على أنها معلولة لحالته السابقة وعلة لحالته اللاحقة''.

على أن المشكلة الأساسية التي تطرح مرارا لدى العلماء التجريبيين لا تتعلق بأثر المبادئ العقلية على اختلافها في التطور العلمي بقدر ما تتعلق بحقيقة هذه الأحكام ومصدرها، إذ ينظرون إليها على أنها وليدة التجربة لا العقل وعليه فلا وجود لمبادئ عقلية قبلية بل أن كل ما يحويه العقل من أحكام مصدرها التجربة وهي في عمومها خاضعة للتعديل و الضبط.

إن انطباق الفكر مع الواقع من خلال الاستقراء والمنهج التجريبي وإن تحرى الموضوعية ونبذ الأحكام المسبقة في المعرفة الذاتية، فإنه لا يستغني حتما عن الاحتكام إلى طائفة من المبادئ التي تنشأ عن قوانينه المنطقية الخاصة وعن خبرته المحصلة بالإدراك الحسي أين تتخذ هذه المبادئ لتشكل الإطار الذي يمكن الباحثين من التقدم في أبحاثهم التي لا يمكن أن تستقيم إلا بها، يقول توفيق الطويل: ''إن البحث العلمي يبدأ بوضع فروض تستند إلى تعميمات تجريبية سابقة أو قوانين مسلم بها ثم يستنبط الباحث من هذه الفروض نتائج...''

حل المشكلة:

يظهر من التحليل السابق أن الأحكام المسبقة تساعد على انطباق الفكر مع الواقع طالما أنها مبادئ عقلية صادقة، وأيا كانت نتيجة الجدل حول طبيعة هذه المبادئ وردها الأول عقلا أم تجربة فإن التأكيد على أهميتها في البحث العلمي أمر بالغ الأهمية على أننا نرفض تلك الأحكام التي تأخذ صبغة الأوهام والخرافة لكونها معيقة بشهادة تاريخ العلم ذاته.

2 - حل الموضوع الثاني:

طرح المشكلة:

من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التفكير العلمي مبدأ الحتمية الذي بفضله يمكن للعالم أن يتنبأ بما سيحدث في المستقبل بناء على ما حدث في الماضي والحاضر، وإذا كان مبدأ الحتمية يعرف بأنه كلما توفرت نفس الأسباب والشروط أدت حتما إلى حدوث نفس الظواهر فهل هذا يعني أن كل ظواهر الكون تخضع لهذا المبدأ؟ أم أن هناك ظواهر تفلت من قبضة الحتمية لتفسر باللاحتمية والاحتمال؟

عرض منطق الأطروحة:

يعتقد الكلاسيكيون من فلاسفة العلم أن الإيمان بمبدأ الحتمية شرط ضروري للمعرفة العلمية، حيث قال بوانكري: ''العلم حتمي بالبداهة فهو يضع الحتميات موضع البديهيات التي لولاها لما أمكن له أن يكون''. وقد آمن بهذه الفكرة المفكر الفلكي الشهير لابلاص (1749 - 1827) عندما قال : ''يجب علينا أن نعتبر الحالة الراهنة للكون نتيجة لحالته السابقة وسببا في حالته التي تأتي من بعد ذلك مباشرة. ولو استطاع ذكاء ما أن يعلم في لحظة ما جميع القوى التي تحرك الطبيعة وموضوع كل كائن من الكائنات التي تتكون لاستطاع أن يعبر بصيغة واحدة عن حركات أكبر الأجسام في الكون وعن حركات أخف الذرات وزنا''.

وبهذا يقرر لابلاص إمكانية المعرفة المطلقة والدقيقة واليقينية للقوانين الطبيعية التي تصدق على أكبر الأجسام وأخف الذرات، فمبدأ الحتمية مبدأ عقلي لا يقوم العلم إلا به، والشك فيه هو شك في العلم ثم أن أي تصور للعلم دون مبدأ الحتمية يحطم الدقة في العلم ويستحيل التنبؤ العلمي بعد ذلك مما يفتح المجال للشك والاحتمال الذي يؤثر سلبا على تقدم العلم.

نقد:

ذلك أن تطور العلم في الفيزياء الدقيقة وخاصة في مجال الذرة أفضى إلى نتائج يصعب تفسيرها وفقا لمبدأ الحتمية.

عرض منطق نقيض الأطروحة:

في حين يعتقد بعض المفكرين المعاصرين أن معطيات العلم في القرن العشرين قد زعزعت الاعتقاد في الحتمية المطلقة مما أدى إلى ظهور ما يسمى بأزمة الحتمية، إذ تبين من خلال الحقائق العلمية الجديدة أن مبدأ الحتمية ليس مطلقا ولا يصدق إلا على العناصر الأولية التي تتكون منها الظواهر الطبيعية وبالتالي لا ينطبق إلا على الظواهر الكبرى أو عالم الماكروفيزياء (macrophysique) أما عالم الميكروفيزياء (microphysique) أي الظواهر المتناهية في الصغر فهو مجال اللاحتمية وهذا ما أكد عليه هيزنبرغ سنة 1927 فأوضح أن قياس الإلكترون في الذرة أمر صعب للغاية حيث يقول:'' كلما دق قياس موقع جسم غيرت هذه الدقة كمية حركته...''

وانطلاقا من هذه الحقائق التي غيرت المفهوم التقليدي للحتمية أصبح علماء الفيزياء يتكلمون بلغة أكثر تواضعا هي لغة الاحتمال. و هذا ما دفع ديراك إلى القول: " لا سبيل إلى الدفاع عن مبدأ الحتمية" ويضيف: " أن الطبيعة عندما تجد نفسها في مفترق الطرق تختار الاتجاه المناسب اختيارا حرا فلا يمكن التنبؤ إلا على هيئة ما يسمى بحساب الاحتمالات ". كما ذهب إدنجتون إلى القول: " إن الإيمان بوجود علاقات دقيقة صارمة في الطبيعة الذي اعتمد عليه العلم عصورا طويلة ليس إلا نتيجة للطابع الساذج الفج الذي تصدق به معرفتنا للكون"

النقد:

ولكن رغم هذه الحقائق لا يمكن إنكار مبدأ الحتمية في جملته لأن كل ظاهرة مهما كبرت أو صغرت فهي تخضع لشروط محددة.

التركيب:

ولقد اعتقد بعض المفكرين أمثال بوفون أن مبدأ الحتمية نسبي ويبقى قاعدة أساسية للعلم وقاده ذلك إلى حساب الاحتمال الذي يساوي عدد الحالات التي يجب أن تقع (الحتمية) مقسوما على عدد الحالات التي يمكن أن تقع (اللاحتمية) وبذلك فالحتمية مبدأ عام ويسود العالم الأكبر من الظواهر الطبيعية واللاحتمية مبدأ يسود العالم الأصغر.

محاولة حل المشكلة:

يتضح أن مبدأ الحتمية مبدأ أساسي في بناء العلم وهو من مبادئ العقل العامة التي لولاها لما تم فهم الطبيعة ولكن مع تقدم العلوم الحديثة وظهورعالم الذرة - الأجسام المتناهية في الصغر- أصبح مبدأ الحتمية غير مُجد رغم الاستعاضة عنه بمبدأ اللاحتمية.

3 - حل الموضوع الثالث:

طرح المشكلة:

لبناء المعرفة العلمية لا بد على الباحث العلمي أن يتبع منهجا يختلف باختلاف موضوع البحث، وإذا كنا بصدد دراسة الظواهر الطبيعية فإن عملية البحث تعتمد على المنهج الاستقرائي أو التجريبي الذي يقوم على أساس مجموعة من الخطوات من بينها الفرضية التي هي فكرة أو قضية تستهدف شرح وتفسير الظواهر وهي خطوة تمهيدية للقانون العلمي،

كما أنها تصور عقلي مبني على عدة عوامل، فما هي هذه العوامل؟

محاولة حل المشكلة:

موقف صاحب النص: يفرق صاحب النص بين نوعين من العوامل: عوامل باطنية داخلية وعوامل خارجية، ويعتقد أن بناء الفروض مرده إلى العوامل الباطنية التي تتعلق بشروط ذاتية وليس إلى العوامل الخارجية، ويقصد بالشروط الذاتية حالات العالم النفسية والعقلية، فالعلماء الذين كانوا وراء التغيرات الحادثة في تاريخ الفكر والحضارة يمتازون بخصائص نفسية وقدرات عقلية هيأتهم لوعي المشاكل القائمة، فإبداع الفروض وتحقيق الأفكار الأصلية يتطلب جهدا كبيرا وصبرا طويلا وتفكيرا مسبقا حتى يتمكن العالم من القدرة على تصور العلاقة التي تتحكم في الظواهر المراد تفسيرها والتي تتمثل في القانون الذي يهتدي إليه العالم عن طريق خياله الواسع، هذا الخيال الذي له أثر قوي في ابتكار الفروض وصياغتها.

الحجة: اعتمد صاحب النص لتبرير موقفه على حجة مفادها أن تاريخ العلم بين لنا أن العلماء يتميزون عن غيرهم من عامة الناس بصفات ذاتية نادرة تؤهلهم إلى تفسير الظواهر، وإذا كان بإمكان كل الناس أن يلاحظوا الظواهر فليس بإمكانهم أن يحولوا هذه الظواهر إلى وقائع وأفكار علمية (قانون الجاذبية)، كما أنه ليس هناك قواعد أو ضوابط يعتمد عليها العلماء في إنشاء الفروض وبالتالي فهي مسألة ذاتية حدسية.

نقد الحجة:

نحن لا ننكر ما للعوامل الذاتية من أثر بالغ الأهمية في استخراج الفروض إلا أنه لا يمكن تجاهل الملاحظة الحسية، أضف إلى ذلك ما ذهب إليه جون ستورات مل من إنكار لدور العوامل الذاتية في إنشاء الفروض وأسس مذهبا حسيا تجريبيا حاول من خلاله إهمال دور العقل في بناء المعرفة العلمية.

حل المشكلة:

رغم أن بناء الفروض العلمية هو مجهود ذاتي إلا أن هذا المجهود يحتاج إلى أرضية وظروف اجتماعية وحضارية توفر للعالم جملة من الشروط الموضوعية التي بدونها تصبح عملية استخراج الفروض أمرا صعبا مما يجعلنا نعتقد أن عملية إبداع الفرض العلمي تقوم على التكامل بين العوامل النفسية الباطنية والعوامل الخارجية.

أطلبوا من الناشر









































رقم الإيداع: 902-2012



دار المستقبل للنشر والتوزيع
88، حي البستان، باتنة
هاتف/فاكس: 033 86 66 55
06 61 70 82 77 - 07 71 60 18 80

